المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC
مجلس المنافسة
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
Conseil de la Concurrence

رأي
مجلس المنافسة
حول سير المنافسة في سوق الكتاب المدرسي

ر/23/2

www.conseil-concurrence.ma

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

مجلس المنافسة
ⵎⵊⵍⵙ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⴹ
CONSEIL DE LA CONCURRENCE

رأي
مجلس المنافسة

حول سير المنافسة في سوق الكتاب المدرسي

د/23/2

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

وبنفس العزم، فإن التعاقد الاقتصادي الجديد، يقتضي الاهتمام بمنظومة الإنتاج الاقتصادي، وإذكاء روح المبادرة الحرة، خاصة من خلال تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، بما ينسجم مع روح الدستور الجديد، الذي يكرس دولة القانون في مجال الأعمال، ومجموعة من الحقوق والهيئات الاقتصادية، الضامنة لحرية المبادرة الخاصة، ولشروط المنافسة الشريفة، وآليات تخليق الحياة العامة، ولضوابط زجر الاحتكار والامتيازات غير المشروعة، واقتصاد الريع، والفساد والرشوة.

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لعيد العرش، بتاريخ 28 شعبان 1432 الموافق لـ 30 يوليو 2011

طبقا لمقتضيات القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، اتخذ مجلس المنافسة مبادرة للإدلاء برأيه حول سير المنافسة في سوق الكتاب المدرسي بالمغرب.

في هذا الصدد، وبناء على أحكام القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة والقانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييرهما وتتميمهما، وبعد الاستماع للمقرر العام والمقررين المكلفين بملف مبادرة الإدلاء بالرأي، خلال اجتماعي هيئة المجلس الأربعين والواحد والأربعين المنعقدين على التوالي بتاريخ 09 محرم 1445 (الموافق لـ 27 يوليوز 2023) و14 صفر 1445 (الموافق لـ 31 غشت 2023)، أصدر مجلس المنافسة هذا الرأي.

رأي مجلس المنافسة عدد ر/23/2

بتاريخ 14 صفر 1445 الموافق لـ 31 غشت 2023

حول سير المنافسة في سوق الكتاب المدرسي

إن مجلس المنافسة،

- بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (الموافق لـ 30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه؛
- وبناء على القانون رقم 20.23 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (الموافق لـ 30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه؛
- وبناء على المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (الموافق لفاتح دجنبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه؛
- وبناء على المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 شعبان 1436 (الموافق لـ 4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه؛
- وتطبيقا للمادة 21 من النظام الداخلي لمجلس المنافسة؛
- وبناء على قرار مجلس المنافسة عدد 99/ق/2022 بتاريخ 29 صفر 1444 (الموافق لـ 26 شتنبر 2022) المتعلق باتخاذ المبادرة للإدلاء برأي حول سير المنافسة في سوق الكتاب المدرسي؛
- وبناء على قرار المقرر العام لمجلس المنافسة، السيد خالد البوعياشي، رقم 145/2022 بتاريخ 8 ربيع الأول 1444 (الموافق لـ 4 أكتوبر 2022) القاضي بتعيين السيدة جيهان بنيس والسيد هاشم بنهاشم مقررين في الموضوع، طبقا لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه؛
- وبعد تقديم المقرر العام والمقررين المكلفين بملف مبادرة الإدلاء برأي لمشروع الرأي خلال اجتماع هيئة المجلس الأربعين المنعقد بتاريخ 09 محرم 1445 (الموافق لـ 27 يوليوز 2023)؛
- وبعد تأكد رئيس مجلس المنافسة من توفر النصاب القانوني طبقا لمقتضيات المادة 31 من النظام الداخلي لمجلس المنافسة؛
- وبعد تقديم المقرر العام والمقررين المكلفين بملف مبادرة الإدلاء برأي لمشروع الرأي خلال اجتماع هيئة المجلس الواحد والأربعين المنعقد بتاريخ 14 صفر 1445 (الموافق لـ 31 غشت 2023)؛
- وبعد المداولة في اجتماع هيئة المجلس الواحد الأربعين المنعقد بتاريخ 14 صفر 1445 (الموافق لـ 31 غشت 2023)، طبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه،

أصدر الرأي التالي:

فهرس

أولا: مقدمة عامة 17

ثانيا: السياق العام لمبادرة الإدلاء بالرأي في سوق الكتاب المدرسي 19

1. الإطار القانوني للمبادرة 19

2. وجاهة مبادرة الإدلاء بالرأي 20

3. مسطرة التحقيق 21

4. تحديد موضوع الرأي 22

ثالثا: تعريف الكتاب المدرسي وسماته الخاصة 22

1. الكراسة المدرسية أو الكتاب المدرسي: مفهومه وتعريفه وتصنيفه 22

2. الكتاب المدرسي: مسار الإعداد 24

رابعا: إطار قانوني متسم بسيادة التوجيهات الإدارية المؤطرة لسوق الكتاب المدرسي 26

1. إطار قانوني يتألف أساسا من نصوص تنظيمية منبثقة عن وزارة التعليم 26

1.1 حالة الكتاب المدرسي "الرسمي" 26

2.1 حالة الكتاب المدرسي "الموازي" 27

2. الإطار القانوني المنظم لسعر الكتاب المدرسي 28

1.2 التشريع المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة 28

2.2 دور لجنة الأسعار المشتركة بين الوزارات ومهامها في مجال تحديد أسعار الكتاب المدرسي 29

3.2 الكتاب المدرسي: منتوج منظم سعره 29

خامسا: تقنين إداري يسري على الفاعلين الاقتصاديين الناشطين في سوق الكتاب المدرسي 30

1. فحص مساطر طلبات العروض الرامية إلى انتقاء دور النشر المكلفة بإعداد الكراسات المدرسية 30

1.1 مساطر التقييم والمصادقة 31

2.1 المصادقة على الكتاب المدرسي 31

3.1 تتبع الكتاب المدرسي ومراقبته 31

2. تحليل شروط دفاتر التحملات - صيغة 2003 - كأداة لتقنين سوق الكتاب المدرسي 32

3. تقنين إداري لسوق الكتاب المدرسي تضطلع فيه وزارة التربية الوطنية بدور محوري 32

4. آلية تقنين متذبذبة وغير قابلة للتنبؤ بها تفرز مخزونا هاما من الكتب المدرسية 32

سادسا: تحليل سير المنافسة في سوق الكتاب المدرسي 33

1. تعريف سوق الكتاب المدرسي 33

2. تحليل سلسلة المتدخلين في سوق الكتاب المدرسي 34

1.2 تذكير بتطور سوق الكتاب المدرسي المنبثق عن إصلاح الميثاق الوطني للتربية لسنة 2000 34

2.2 الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة: جهة واصفة لسوق الكتاب المدرسي 34
3.2 الناشرون: أبرز المستفيدين من فتح سوق الكتاب المدرسي في وجه المنافسة 35
4.2 مؤلفو الكتاب المدرسي المشكلون أساسا من المفتشين والأساتذة التابعين لوزارة التعليم (المزاولين للوظيفة أو المتقاعدين أو هما معا) 35
5.2 أصحاب المطابع الذين لا يتوفرون على قدرات كافية للطبع لتلبية الطلب القوي المتزامن مع الدخول المدرسي 36
6.2 تجار الجملة والموزعون والكتبيون: شبكة كثيفة نسبيا لتوزيع الكتاب المدرسي وتغطي مجموع التراب الوطني 36
3. تحليل العرض في سوق الكتاب المدرسي 37
1.3 عرض ضخم ومدعم جزئيا من طرف الدولة 37
2.3 عرض مفكك ومقنن بشدة من طرف الدولة في المرحلة القبلية والبعدية لسوق الكتاب المدرسي يجعلها مغلقة بالكامل 38
3.3 سوق الكتاب المدرسي راكدة منذ تعليق الدعوات إلى المنافسة سنة 2008 43
4.3 سوق مفككة ظاهريا ومركزة بشدة من الناحية الاقتصادية 44
4. تحليل الطلب على الكتاب المدرسي 47
1.4 طلب ضخم وموسمي على الكتاب المدرسي تحدده مصالح وزارة التربية الوطنية 47
2.4 طلب مدعم بقوة من بواسطة الأموال العمومية وشبه العمومية 47
3.4 الحالة الخاصة بالطلب على الكتاب المدرسي الموازي 51
5. تحليل بنية أسعار الكتاب المدرسي 52
سابعا: دراسة مقارنة لبعض التجارب الدولية (مقارنة معيارية دولية) 54
1. التجارب الأوروبية 54
1.1 التجربة الإيطالية 54
2.1 التجربة الفرنسية 55
2. التجربة الآسيوية: حالة كوريا الجنوبية 56
ثامنا: الخلاصات والتوصيات الرئيسية 57
1. الخلاصات الرئيسية 57
2. التوصيات الرئيسية 59

قائمة الجداول

الجدول 1 : جوانب تقييم كراسة مدرسية **25**

الجدول 2 : قائمة الكتب المدرسية المصادق عليا سنويا في الفترة 2002-2008 **30**

الجدول 3 : قائمة أصحاب مطابع الكتاب المدرسي بالمغرب الرئيسيين **36**

الجدول 4 : نسبة المشاركة في الدعوات إلى المنافسة من أجل نشر الكتاب المدرسي في الفترة 2002-2008 **39**

الجدول 5 : المشاركة الإجمالية للنشرين في مشاورة وزارة التربية الوطنية في أكتوبر 2011 **39**

الجدول 6 : دور النشر المشاركة في طلبات العروض - أكتوبر 2011 **40**

الجدول 7 : حصص سوق دور النشر حسب عدد الكتب المدرسية والمستويات الدراسية **44**

الجدول 8 : حصص سوق دور النشر حسب الكتب المدرسية والمستويات الدراسية **46**

الجدول 9 : توزيع المستفيدين من المبادرة على الصعيد الوطني للفترة 2021-2022 **50**

الجدول 10 : الاحتساب التقديري لتكلفة كراسة اللغة العربية الرسمية للسنة الثالثة إعدادي **53**

قائمة الرسوم البيانية

الرسم البياني 1:	تطور عدد التلاميذ المستفيدين من عملية "مليون محفظة" في الفترة من 2016 إلى 2023	**48**
الرسم البياني 2:	توزيع التلاميذ المستفيدين حسب السلك الدراسي برسم السنة الدراسية 2022-2023	**48**
الرسم البياني 3:	تطور النفقات الإجمالية المرتبطة بعملية "مليون محفظة" في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في الفترة من 2016 إلى 2022 (بمليون درهم)	**49**
الرسم البياني 4:	توزيع تكلفة تفعيل المبادرة الملكية "مليون محفظة" حسب الجهات (بمليون درهم)	**49**
الرسم البياني 5:	توزيع جنس التلاميذ المستفيدين برسم السنة الدراسية 2022-2023	**50**
الرسم البياني 6:	توزيع التلاميذ المستفيدين بالوسطين القروي والحضري برسم السنة الدراسية 2022-2023	**50**
الرسم البياني 7:	توزيع الغلاف المالي لعملية "مليون محفظة" برسم السنة الدراسية 2022-2023 بمليون درهم	**50**
الرسم البياني 8:	عدد التلاميذ في مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي حسب الأسلاك برسم الموسمين الدراسيين 2020-2021 و2021-2022	**51**
الرسم البياني 9:	بنية سعر بيع الكتاب المدرسي للعموم	**53**

قائمة الرسوم التخطيطية

الرسم التخطيطي 1: : سلسلة الكتاب وقنوات بيع الكتاب المختلفة **37**

أولا: مقدمة عامة

تعد الكراسة المدرسية أو الكتاب المدرسي مؤلفا ديداكتيكيا يتخذ شكلا قابل للتحكم فيه، ويضم المعارف الأساسية ذات الصلة بمجال معين، أي إنه يرتبط بالمجال التعليمي. ويكمن الغرض منه في الاستعانة به بالفصل المدرسي كوسيلة داعمة للدروس بمساعدة مباشرة أو غير مباشرة للمدرس. ويجب أن يراعي الطابع التدريجي للعملية التعليمية، لاسيما سن التلاميذ والقدرات المعرفية.

إضافة إلى ذلك ووفقا للتعريف المقترح من لدن فرنسوا ريشودو (F. Richaudeau)[1]، يشكل الكتاب المدرسي "مادة مطبوعة ومهيكلة ومعدة للاستخدام في عملية منسقة للتعلم والتكوين".

في الواقع، يعتبر الكتاب المدرسي إحدى مكونات المنهاج الدراسي، والذي يجب أن يحدد داخله:

- ملامح التخرج عند نهاية كل سلك دراسي ومستوى تعليمي؛
- محتوى الكتب المدرسية التي تخدم أهداف التكوين المنشود للمواطن المغربي، استنادا إلى قاعدة إجماع وطني ذات الصلة بالمهمة المسندة للمدرسة ودورها.

من تم، تدرك السلطات العمومية على الصعيد العالمي أهمية الكراسة المدرسية كأداة لنقل المبادئ والمثل العليا، مما يفسر موقفها الهادف إلى تنظيم المحتوى أو حتى فرض الرقابة عليه. علاوة على ذلك، تتفاوت تمثيلات بعض المواد الأساسية، على غرار العلوم الإنسانية والتاريخ والجغرافيا، حسب خطوط العرض والأنظمة السياسية. غير أنه يظهر، من الناحية العملية، أن المدرسين يستعينون بعدة كراسات لتأليف دروسهم وإغنائها بمحتوى متنوع[2].

في المغرب، تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2002، أي بعد مرور سنيتن على إطلاق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، تقرر تحرير سوق الكتاب المدرسي في مراحله القبلية، حيث إنه وقبل هذا التاريخ، كان التلاميذ يتوفرون على ما يسمى "الكراسة الوحيدة" التي تعدها وزارة التربية الوطنية من بدايتها إلى نهايتها. وكانت هذه الأخيرة تتوفر على المصممين ومصممي البيانات التابعين لها، والذين عملوا على تصميم هذه الكتب. وبمجرد استكمال المشاريع النهائية للكتب والمصادقة عليها، كانت تقوم الوزارة بإطلاق طلبات عروض، من أجل الطباعة، تم بعد ذلك الشروع في توزيع الكتب وبيعها في المكتبات.

وأدرج الميثاق مستجدين أساسيين. تمثل الأول في حذف الكراسة الوحيدة، حيث أصبح يتوفر كل تخصص أو مستوى معين على عدة كراسات دراسية (ما بين 3 و4)، وهو ما يمثل إجماليا 390 مقرر حسب الوزارة. وانطلاقا من نفس البرنامج، يتم تصميم عدة كراسات مشفوعة بأساليب مختلفة للتدريس والتعلم. وتجسد المستجد الثاني في فتح سوق تصميم الكتاب المدرسي في وجه المنافسة بين الناشرين، إذ لم تعد تضطلع الوزارة سوى بدور المشرف على هذه السوق والجهة المكلفة بتقنينها. غير أن الدولة تستمر في تنظيم أسعار الكتب المدرسية، حيث لا زالت تشكل هذه الأخيرة جزءا من قائمة المنتجات والخدمات المحددة أسعارها من طرف الدولة.

بالموازاة مع ذلك ومنذ هذا التاريخ، واصلت الحكومة إطلاق مبادرات واستراتيجيات وبرامج استعجالية في أفق إصلاح منظومة التعليم الوطنية. وجرى قطع أشواط هامة تجسدت في إنجازات هامة، على غرار إعادة

[1] فرانسوا ريشودو (François Richaudeau)."conception et production des manuels scolaires, guide pratique"1979، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

[2] دومينيك بورن (Dominique Borne)، الكتاب المدرسي، تقرير المفتشية العامة للتربية الوطنية بوزارة التربية الوطنية، باريس، الوثائق الفرنسية، 1998.

النظر في المناهج الدراسية واعتماد الكتاب المتعدد وإلزامية التمدرس[3]، علاوة على اتخاذ سلسلة من التدابير ذات طابع اجتماعي، والتي تكتسي صبغة تحفيزية، موجهة للأسر المنحدرة من أوساط اجتماعية محرومة، لاسيما من خلال برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية [4]وتيسير[5].

بيد أن نتائج عدة دراسات استقصائية متخصصة، يشارك فيها المغرب، لاسيما الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءاتية (PIRLS)[6] والبرنامج الدولي لتقويم مكتسبات التلاميذ (PISA)[7] والاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (اختبار TIMSS)[8] تثير القلق ولا تعكس كثيرا الجهود المبذولة.

في سنة 2021، احتل المغرب المرتبة 56 من بين 57 بلدا شارك في النسخة الخامسة من الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءاتية (PIRLS). ووفقا لنتائج هذه الأخيرة، يتموقع 59 في المائة من التلاميذ المغاربة في مرتبة تقل عن الحد الأدنى لمستوى إتقان القراءة. ويعكس متوسط المعدل الذي حصل عليه المغرب، والبالغ 372 نقطة، فارقا بـ 128 نقطة مقارنة بالمتوسط الدولي المحدد في 500 نقطة[9].

ويشارك المغرب كذلك، منذ سنة 2018، في البرنامج الدولي لتقويم المتعلمين (PISA) والمنجز من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، والذي يستهدف الشباب البالغين 15 سنة من العمر والمتمدرسين في السنة السابعة على الأقل.

وانطلاقا من معطيات تم تجميعها من عينة مكونة من 73.218 تلميذا موزعا على 180 مؤسسة، تبوأ المغرب المرتبة 75 من بين 79 بلدا مشاركا.

وثمة مؤشرات أخرى لا تبعث على الارتياح، وتهم الهدر المدرسي أو حتى غياب المدرسين.

وبالرغم من مختلف الرافعات الاجتماعية التي وضعتها الدولة للحد من ظاهرة الانقطاع عن الدراسة، تستمر الأرقام في إثارة القلق، إذ غادر 331.558 تلميذا مقاعد الدراسة [10]خلال الموسم الدراسي 2022-2021. وتكرس نتائج مؤشر التعلّم (LAYS)[11] هذه الوضعية بدرجة أكبر، إذ يشير إلى أن عدد سنوات التعلم الفعلي إزاء التلاميذ المغاربة يبلغ 2,6 سنة، بينما تتجاوز هذه المدة 11 سنة في البلدان المتقدمة[12].

وفقا لتقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2021، يشكل غياب الأساتذة عاملا رئيسيا يؤثر مباشرة على تمدرس التلاميذ. وارتفعت عدد حالات الغياب المهدرة بالنسبة للتلاميذ إلى 207.463 يوما برسم الموسم

[3] سجل الموسم الدراسي 2018-2019 زيادة في معدل التمدرس، بلغ 99,7 في المائة بالنسبة للأطفال المتراوحة أعمارهم بين 6 و11 سنة (التقرير السنوي حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب سنة 2022، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أكتوبر 2022).

[4] العملية المعروفة باسم "مليون محفظة".

[5] أرست وزارة التربية الوطنية برنامج "تيسير" للتحويلات المالية المشروطة سنة 2008. ويندرج في إطار جهود الحكومة الرامية إلى الحد من الهدر المدرسي بواسطة دعم مالي يقدم للأسر المعوزة، ويتمثل في صرف منحة دراسية بانتظام. وبلغ الغلاف الإجمالي للتحويلات المالية برسم السنة الدراسة 2021-2020 مليارين و297 مليون و409.752,50 درهما (التقرير السنوي لبرنامج تيسير برسم السنة الدراسية 2021-2020، يوليوز 2022 – وزارة التربية الوطنية).

[6] تعد الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءاتية (PIRLS) التي تقوم بها الجمعية الدولية لتقييم التحصيل الدراسي برنامجا دوليا للتقييم المستمر لنتائج التمكن من القراءة لدى التلاميذ خلال السنة الرابعة من مسارهم الدراسي، باعتبارها خطوة هامة لنموهم كقراء. وفي هذه المرحلة من تعليمهم، يكون التلاميذ قد تعلموا عموما القراءة وأضحوا قادرين على القراءة من أجل التعلم. ويُعترف بهذا البرنامج، المنجز كل خمس سنوات منذ سنة 2001، كمعيار عالمي لتقييم الاتجاهات فيما يخص النجاح في القراءة في المستوى الرابع.

[7] يعتبر البرنامج الدولي لتقويم مكتسبات التلاميذ (PISA) دراسة تنجزها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) كل ثلاث سنوات منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتستهدف التلاميذ البالغين 15 سنة من العمر بالدول الأعضاء وفي عدة بلدان شريكة، من بينها المغرب. وتروم تحديد مدى اكتساب التلاميذ، طوال مسارهم الدراسي الإلزامي، للمعارف والمهارات اللازمة لمشاركتهم الكاملة في "مجتمع المعرفة". وتعنى الدراسات الاستقصائية الخاصة بالبرنامج بتقييم القراءة والرياضيات والعلوم. وتحدد إحدى التخصصات الثلاثة كمجال رئيسي عند كل دورة من دورات الدراسة الاستقصائية.

[8] يتعلق الأمر بدراسة مقارنة تعنى بقياس مستوى المعارف المدرسية لتلاميذ المستويين الرابع والثامن في الرياضيات والعلوم. وتهدف إلى تأويل الفوارق بين الأنظمة التعليمية بغية تحسين التعليم والتعلم.

[9] https://www.mapexpress.ma/ar/actualite/ الإعلان-عن-النتائج-العامة-للتلاميذ-ال/مجتمع-وجهات

[10] تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان المذكور سابقا.

[11] تعتبر سنوات الدارسة المعدلة حسب مقدار التعلم (LAYS) مؤشرا طوره البنك الدولي بهدف احتساب المدة الفعلية للدراسات، عن طريق تعديل عدد السنوات الدراسة الفعلية وفقا لحجم التعلم المكتسب. وتعود آخر الإحصائيات المتعلقة بهذا المؤشر إلى سنة 2018.

[12] تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان المذكور سابقا.

الدراسي 2021-2020 مقابل 117.323 يوما برسم السنة الدراسية 2017-2016. وسجلت أعلى مستويات الغياب في السلك الابتدائي، متبوعا بالسلكين الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي. وترتب عن هذه الوضعية زيادة ملحوظة في الهدر المدرسي[13].

زيادة على ذلك، كشفت خارطة الطريق المعدة من لدن وزارة التربية الوطنية سنة 2022 عن وضعية مثيرة للقلق، إذ لا يجيد 7 من أصل 10 تلميذا في المتوسط القراءة باللغتين العربية والفرنسية عند نهاية سلك التعليم الابتدائي، كما لا يستطيعون إنجاز عملية قسمة بسيطة. بيد أنه ثبت أن إجادة القراءة في المستوى الابتدائي تفرز بالخصوص آثارا لا رجعة فيها على التطور المعرفي للتلميذ طوال مشواره الدراسي، وتنعكس سلبا على اندماجه الاقتصادي والاجتماعي عند مرحلة البلوغ.

أيضا وعلى ضوء ما سبق، يكمن السؤال الجوهري المطروح في هذا الرأي في معرفة ما إذا كانت المعدلات الضعيفة للتلاميذ المغاربة وبصفة عامة المؤشرات السيئة للمدرسة المغربية لا تعتبر في جزء منها نتائجا لاختيارات البرامج المدرسية المعتمدة والمجسدة في الكتب المدرسية.

ثانيا: السياق العام لمبادرة الإدلاء بالرأي في سوق الكتاب المدرسي

1. الإطار القانوني للمبادرة

بواسطة مبادرة للإدلاء برأي، اقترح مجلس المنافسة إنجاز تشخيص لوضعية سير المنافسة في سوق الكتاب المدرسي بالمغرب، عملا بأحكام الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة 4 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه، والتي تنص على أنه:

"يمكن للمجلس باقتراح من مقرره العام، أن ينظر بمبادرة منه في كل الممارسات التي من شأنها المساس بالمنافسة الحرة.

ويمكنه باقتراح من مقرره العام أن ينظر بمبادرة منه في أي إخلالات بالتعهدات المتخذة من لدن الأطراف في عملية تركيز اقتصادي في إطار تصدي الإدارة لقرار متعلق بهذه العملية، وفي الممارسات المتمثلة في عدم احترام القواعد المنصوص عليها في القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة والخاصة بتبليغ عمليات التركيز الاقتصادي واحترام قرارات المجلس والإدارة في شأن هذه العمليات.

يمكن للمجلس اتخاذ المبادرة للإدلاء برأي حول كل مسألة متعلقة بالمنافسة وينشر الرأي المذكور بالجريدة الرسمية ليطلع عليه العموم.

ويمكن للمجلس كذلك توجيه توصيات إلى الإدارة لتفعيل التدابير اللازمة لتحسين السير التنافسي للأسواق.

ويتعين على الإدارة إخبار المجلس بالتدابير التي اتخذتها أو التي تعتزم اتخاذها لتطبيق توصياته".

وعليه وفي سياق الاختصاصات المخولة لمجلس المنافسة، يرتكز التحليل المنجز في إطار هذا الرأي على دراسة التساؤلات المرتبطة بمجال المنافسة، بالنظر إلى كون تقييم الجوانب التعليمية والتربوية لا يندرج في نطاق صلاحيات المجلس. ولن يهمل التحليل التنافسي دراسة التقاطعات القائمة بين التصورين، والتأثير المباشر وغير المباشر للجوانب المتعلقة بالمنافسة، من زاوية بيداغوجية، على تطور المنافسة في سوق الكتاب المدرسي.

[13] تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2021 - المحاور الرئيسية، دجنبر 2022.

2. جوهر مبادرة الإدلاء بالرأي

تصطدم سوق الكتاب المدرسي بالمغرب بعدة إكراهات وتحديات التي تنامت منذ اندلاع جائحة كوفيد-19. وتتجلى في جزء منها في ارتفاع سعر تكلفة الكتاب المدرسي، والراجع بالخصوص إلى تصاعد أسعار المواد الخام (الأوراق والطاقة والنقل وغيرها)، دون أن ينعكس هذا الارتفاع على أسعار بيع الكتاب المدرسي التي لازالت تُحدد في إطار منظم نسبيا، لم يخضع للمراجعة منذ سنة 2002.

وتنضاف إلى ذلك أزمة حقيقية مرتبطة بتكيف القطاع، وناجمة عن الوصول الهائل للتكنولوجيا الرقمية التي أدت إلى اضطراب النماذج الاقتصادية للفاعلين.

وهكذا، تتمثل أبرز الإشكاليات التنافسية التي تطرحها سوق الكتاب المدرسي بالمغرب فيما يلي:

- مستوى تركيز السوق الذي يظل عاليا بالرغم من التعدد الظاهر للفاعلين، إذ من المرجح للغاية أن الاستنتاجات التي خلص إليها مجلس المنافسة سنة 2009 لم تتغير كثيرا. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه عند التحقيق في طلب الرأي المحال على المجلس من الوزير الأول بشأن وضعية المنافسة في سوق الكتاب المدرسي، رصد المجلس في رأيه عدد 5/2009 الصادر في 7 شتنبر 2009، "وجود عدة روابط قانونية واقتصادية وأفقية وعمودية بين دور النشر والمطابع والمكتبات التي شاركت في طلبات العروض المتعلقة بتصميم المقررات المدرسية وإنتاجها"، وخلص إلى أن معظم دور النشر والمطابع والمكتبات يتم تسييرها من طرف نفس الأشخاص أو يمتلكها أشخاص تجمعهم علاقات تجارية وأحيانا عائلية ".

وقد تنعكس هذه الترابطات، وإن لم تكن محظورة "بحد ذاتها" بمقتضى قانون المنافسة، سلبا على استقلالية العروض التي تقدمها دور النشر المذكورة في إطار طلبات العروض المنظمة من قبل الوزارة الوصية، ويتسبب في تضليل صاحب المشروع (الوزارة الوصية) إزاء تعددية واستقلالية العروض المقدمة من لدن مختلف دور النشر المشاركة. وتظل هذه الممارسة مواتية لعروض المجاملة بين المتعهدين وتقاسم السوق، لاسيما عبر آلية المناولة؛

- فتح جزئي ومحتشم لسوق الكتاب المدرسي في وجه المنافسة في مراحله القبلية على مستوى النشر. تم تعليق هذا الفتح سنة 2008 حيث لم تطرح الوزارة أية دعوة للمنافسة منذ هذا التاريخ، باستثناء الدعوات المتصلة ببعض المراجعات لمحتويات هذه الكتب (تعديل الدستور سنة 2011 وإحصاء السكان سنة 2014 وغيرها). ومن تم ووفقا لبعض مهنيي القطاع، تستمر الوزارة في العمل مع نفس الناشرين تقريبا إلى يومنا هذا، مما خلق حالات ريع حقيقية يستفيد منها هؤلاء الناشرون؛

- لم تخضع أسعار الكتب المدرسية المنظمة من قبل الدولة للمراجعة منذ سنة 2002، ولم تعد تراعي قط تصاعد أسعار المواد الخام المسجلة في الآونة الأخيرة. ولا تعكس هذه الأسعار حقيقة السوق، وقد تفضي إلى سلوكات منحرفة بسلسلة إنتاج الكتاب المدرسي برمتها؛

- تتحمل الدولة تكلفة اقتناء الكتب المدرسية في إطار عملية "مليون محفظة" الممولة من المال العام بواسطة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث تعد ميزانية استثنائية بلغت قيمتها 550,5 مليون درهم برسم الموسم الدراسي 2022-2023، استفاد منها قطاع النشر والطبع. في هذا السياق، سيكون من المفيد افتحاص مسار ممارسة المنافسة بين هؤلاء الفاعلين، وتقييم مدى تأثير هذا الفرع من الأنشطة، التي تدعمه الدولة بصفة غير مباشرة، على حرية المنافسة في سوق الكتاب المدرسي؛

- لم يتح النموذج الاقتصادي المعتمد حاليا بخصوص الكتاب المدرسي تطوير صناعة حقيقية لهذا النشاط في المغرب، إذ تتم طباعة قرابة 40 إلى 60 في المائة من الكتب المدرسية باستمرار بالخارج (إسبانيا وإيطاليا ومصر وغيرها)؛
- وجود ازدواجية في المعالجة بين فرع الكتاب المدرسي "الأساسي" الموجه للمدارس العمومية والخاصة المغربية، والكتاب الموجه للمدارس الخاصة والبعثات الأجنبية المسمى "المكيف أو الموازي"، إذ في الوقت الذي يخضع فيه الأول لتنظيم صارم من الناحية الاقتصادية، خاصة عن طريق الأسعار ومسار ممارسة المنافسة، لا يخضع الثاني لأي قيد وتظل قناة تسويقه ونشره وتوزيعه حرة، لاسيما على مستوى الأسعار مع وجود فرق كبير بينها والأسعار المطبقة على الكتاب المدرسي الأساسي الموجه للمدارس العمومية والخاصة المغربية؛
- تنظيم سوق الكتاب المدرسي يظل مشبعا بثقافة إدارية تضحي بالابتكار والإبداع باسم مساطر الخدمات الإدارية المتعددة والغزيرة؛
- لم تعد تطورات ظروف سوق الكتاب المدرسي ببلادنا تنسجم مع مثيلاتها التي بررت تنظيمها من طرف الدولة سنة 2002. وعليه، تفرض حتمية تقييم الوضعية الحالية لهذه السوق، على ضوء أحكام المادة 3 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، بغية رصد السبل الكفيلة بإعادة دينامية سير المنافسة.

في هذا الصدد، ستتم دراسة المحاور الرئيسية التالية:

- تحليل الإطار التشريعي والتنظيمي لسوق الكتاب المدرسي؛
- تحليل مسطرة تقييم الكتاب المدرسي والمصادقة عليه؛
- تقديم منظومة الكتاب المدرسي على الصعيد الوطني وتحليلها؛
- تحليل بنية العرض والطلب ومستوى تركيز سوق الكتاب المدرسي؛
- تحليل سير المنافسة في السوق على مستوى سلسلة إنتاج الكتاب المدرسي برمتها؛
- تحليل بنية أسعار الكتاب المدرسي والعناصر المشكلة له؛
- دراسة مقارنة قائمة على معايير مرجعية دولية؛
- صياغة توصيات من شأنها ضمان دينامية سير المنافسة في سوق الكتاب المدرسي في إطار احترام قواعد المنافسة.

3. مسطرة التحقيق

أثار إعداد الرأي الحالي للمجلس عقد عدة جلسات للاستماع إلى مختلف المتدخلين في سوق الكتاب المدرسي بالمغرب، من بينهم المؤسسات والإدارات العمومية والجمعيات المهنية وجامعات حماية المستهلك، إضافة إلى أبرز الفاعلين في سلسلة القيمة بالسوق (ناشرون ومستوردون وأصحاب مطابع وموزعون وكتبيون).

وبلغ مجموع الجلسات التي عقدتها مصالح التحقيق مع الجهات الفاعلة، الواردة أسفله، 22 جلسة:

- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة (ديوان الوزير ومديريتي المناهج والتعاون والارتقاء بالتعليم المدرسي الخصوصي)؛
- الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط – سلا – القنيطرة؛
- الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء – سطات؛

- الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش – آسفي؛
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية المنافسة والأسعار والمقاصة وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة)؛
- وزارة الداخلية (التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية)؛
- الجمعية المغربية للناشرين – الدار البيضاء؛
- جمعية الكتبيين المستقلين بالمغرب – الجديدة؛
- الجمعية المغربية للكتبيين؛
- الفيدرالية الوطنية لحماية المستهلك – القنيطرة؛
- الهيئة الوطنية لجمعيات حماية المستهلك – أكادير؛
- الشركة المركزية لنشر وتطوير الكتاب – الدار البيضاء؛
- شركة النشر والتوزيع المدارس؛
- الشركة الشريفة للتوزيع والصحافة (سوشبريس)؛
- شركة كيدموس للتربية – المغرب – الدار البيضاء؛
- المكتبة الوراقة الوطنية بالمحمدية.

4. تحديد موضوع الرأي

يهم الكتاب المدرسي، المشمول بالرأي الحالي، المقررات المدرسية المقدمة لمستويات التعليم الابتدائي، باستثناء التعليم الأولي، والإعدادي والثانوي، والمقررات المسماة "الموازية" والموجهة لمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي.

فضلا عن ذلك، من المهم التوضيح أن مفهوم الكتاب المدرسي، وفقا لمنطوق هذا الرأي، يهم على وجه التحديد المقرر المدرسي الموجه للمتعلم، ولا يشمل المقرر الموجه للمدرس. فبالرغم من كون هذا الأخير يشكل موضوع دعوة إلى المنافسة تطرحها وزارة التربية الوطنية وفقا للكيفيات ذاتها المتعلقة بالكتاب الموجه للتلاميذ، فإنه يتم وضعه رهن إشارتهم مجانا وبناء على طلب من الوزارة. وتم مؤخرا إتاحته على منصة إلكترونية يمكن لهؤلاء المدرسين الولوج إليها. وبالتالي، لا يندرج هذا الكتاب ضمن الرأي الحالي.

ثالثا: تعريف الكتاب المدرسي وسماته الخاصة

1. الكراسة المدرسية أو الكتاب المدرسي: مفهومه وتعريفه وتصنيفه

في هذا الرأي، سيتم استخدام مصطلحي "الكراسة المدرسية" أو "الكتاب المدرسي" دون تمييز لكونهما يحملان نفس المعنى. غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه في الأصل، كان مفهوم "الكراسة المدرسية" موجودا من قبل.

ووفقا للتعريف المتضمن في قاموس روبرت "Robert"، يشتق مصطلح "الكراسة" (manuel) من الكلمة اللاتينية "manualis"، وهي صفة لاسم "manus" الذي يتضمن نفسه لفظة "يد". أما بالنسبة للمكمّل "مدرسي"، فيشير إلى المكان الذي يقدّم فيه تعليم. ويفضي جمع الكلمتين إلى كتاب صغير الحجم يمكن حمله في اليد في سياق مدرسي[14].

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم قابل للتطور وأنه يندرج في صميم النقاش الدائم ليس فقط في الوسط الأكاديمي، بل السياسي والاجتماعي كذلك. فعلى المستوى الأكاديمي، تم اعتماد تعريفين:

[14] أطروحة دكتوراه وطنية في علوم اللغة (ديداكتيك اللغات)، الكراسات المدرسية الخاصة باللغة الفرنسية بالتعليم الابتدائي العمومي بالمغرب: تشخيص الوضعيات والأفاق، حسنية شكري، 2018 (جامعة ابن طفيل).

• التعريف المطروح من طرف رينالد لوجوندر "Renald Legendre"[15] الذي يمكن من خلاله تعريف الكراسة المدرسية على أنها "مؤلف ديداكتيكي ذو شكل قابل للتحكم فيه، ويقدم وصفا تفصيليا لمسار تكوين محدد (يشمل مادة الموضوع المعالج والأهداف والمنهجيات والوسائل التربوية والاختبارات الممكنة وغيرها) موجه لطاقم التكوين، وعند الاقتضاء، للمتدربين أنفسهم"؛

• التعريف المطروح من قبل كزافييه روجير "Xavier Rogers" وفرانسوا-ماري جيرار "François–Marie Gérard"، واللذان يعرفان، من جانبهما، المصطلح ذاته في مؤلفهما بعنوان "كراسات مدرسية من أجل التعلم" (des manuels scolaires pour apprendre) على الشكل التالي: "يمكن تعريف الكراسة المدرسية كأداة مطبوعة تمت هيكلتها عمدا لتكون جزءا من مسار للتعلم بهدف تحسين فعاليته"[16].

ينضاف إلى هاذين التعريفين التعريف المنبثق عن النقاش السياسي والاجتماعي بفرنسا خلال ثمانينات القرن الماضي، الذي اعتبر أنه يدخل في حكم الكتب المدرسية الكراسات ونمط استخدامها، وكذا دفاتر التمارين والأشغال التطبيقية المكملة لها أو مجموعات البطاقات التي تحل محلها، والمستخدمة بانتظام في سياق التعليم، والمصممة من أجل تلبية حاجيات برنامج محدد مقدما أو معتمد[17]. لسوء الحظ، لا يوجد بالمغرب إطار قانوني يحدد بدقة المقصود من مصطلح الكراسة المدرسية أو الكتاب المدرسي.

ومراعاة لما سبق، يمكن تعريف الكراسة المدرسية أو الكتاب المدرسي بإيجاز على أنه كل وسيلة ديداكتيكية تطبق متطلبات برنامج مدرسي وتقترن عموما بمنهجية معينة، تساعد على ترسيخ التعلم[18] بواسطة المعارف والأنشطة التي تتضمنها.

كما تمت الإشارة إليه في الفقرة السابقة، يرتبط مفهوم الكراسة المدرسية أو الكتاب المدرسي ارتباطا جوهريا ببرنامج ومنهاج دراسيين، حيث يمكن الخلط بينهما.

وينطوي مفهوم المنهاج على رؤية أوسع تتجاوز تلك المتصلة بالبرنامج الدراسي، إذ يتضمن الجوانب ذات الصلة بالبيداغوجيا والتقييم وكيفيات التعلم[19].

وتصنف المراجع القائمة المتعلقة بالكتاب المدرسي هذا الأخير وفقا لوظيفته أو الاستعمال المقصود منه.

في الواقع، يجب التمييز بين الكراسات المصممة من قبل ناشريها والموجهة للاستعمال المدرسي (حالة الكراسة المدرسية بحد ذاتها)، وغيرها من الكراسات التي تكتسب هذه الوظيفة بسبب استعمالها المكرر في نطاق مدرسي، على غرار القواميس.

ومراعاة للطفرة التكنولوجية التي تعرفها كافة القطاعات الاقتصادية، يشهد سوق النشر بدوره ثورة رقمية. أفضت هذه الوضعية إلى اللجوء ألى تصنيف جديد للكتاب المدرسي الرقمي والذي يشكل الملازم للكتاب المدرسي الورقي.

---

15 رينالد لوجوندر (Renald Legendre) ، 2000،"Dictionnaire actuel de l'éducation"، الطبعة الثانية، Guérin Montréal Québec Canada (الأطروحة سالف الذكر: الكراسات المدرسية الخاصة باللغة الفرنسية بالتعليم الابتدائي العمومي بالمغرب: تشخيص الوضعيات والأفاق، حسنية شكري).

16 روجير وجيرار"Rogers et Gérard"، 2009، "Les manuels scolaires pour apprendre: concevoir, évaluer, utiliser"، طبعة، "De Beok Université, Bruxelles-Paris" (الأطروحة سالف الذكر: الكراسات المدرسية الخاصة باللغة الفرنسية بالتعليم الابتدائي العمومي بالمغرب: تشخيص الوضعيات والأفاق، حسنية شكري).

17 المرسوم رقم 85.862 المؤرخ في 8 غشت 1985 بتطبيق القانون رقم 81.766 المؤرخ في 10 غشت 1981 المعدل والمتعلق بسعر الكتب المدرسية، كما تم تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2004.922 المؤرخ في 31 غشت 2004.

18 حسنية شكري، الاطروحة المذكورة، صفحة 27.

19 حسنية شكري، الاطروحة المذكورة، صفحة 27.

ولا يخلو إدراج التكنولوجيا الرقمية دون الإخلال بالنموذج الحالي المرتكز على الكتاب المدرسي التقليدي والمصمم بواسطة دعامة ورقية، حيث ثمة عدة تأملات وأسئلة تغذي النقاش بشأن اعتماد هذا الشكل الجديد للكتاب المدرسي من عدمه، والاستعاضة الكاملة أو التدريجية عن الكتاب الورقي بالدعامة الرقمية، والخلفيات البيداغوجية المرتبطة بالتعلم وغيرها.

ويعد تغلغل الوسائط الرقمية في الحياة اليومية، لاسيما في أوساط الشباب عن طريق ألعاب الفيديو والحواسيب والهواتف الذكية واللوحات الإلكترونية، بمثابة انفتاح لا محيد عنه على أساليب التعلم الرقمي. فضلا عن ذلك، يتطور استعمال الوسائط الإلكترونية والرقمية في المدارس باستمرار، ويأخذ شكل أقراص مضغوطة تتضمن محتويات سمعية وبصرية، وآلات حاسبة ولوحات إلكترونية وغيرها.

في المغرب، يتشبث الكتاب المدرسي بطابعه التقليدي، الذي من خلاله يتم إعداده حصرا بواسطة دعامة ورقية ولا يضم هذا البعد الرقمي. بيد أن الأزمة الصحية الحديثة، المرتبطة بجائحة كوفيد- 19، أتاحت إمكانية تجاوز هذه العقبة الرقمية عبر استعمال أساليب رقمية، بصفة استثنائية، تمثلت بالخصوص في تقديم دروس عن بعد خلال فترة الحجر الصحي.

2. الكتاب المدرسي: مسار الإعداد

يكتسي الكتاب المدرسي طابعا خاصا مقارنة بالكتاب الثقافي، إذ يتقيد وجوبا بالمعايير الخاصة ذات الصلة بوظيفته كأداة بيداغوجية. ويقتضي إعداده تعبئة عدة وسائل بشرية وتقنية ومالية، ويمر بمراحل رئيسية تنطلق من التصميم وتنتهي بالاستعمال.

التصميم

يتعلق الأمر بالمرحلة الأولية من مسار إعداد الكتاب المدرسي، وتتجسد في تشكيل فرق من المختصين في البيداغوجيا والديداكتيك والمدرسين والرسامين، من ضمن الموارد الأكثر خبرة في مجال التعليم يتم تكليفها بالإنتاج الفكري لمحتوى مشروع الكتاب المدرسي. وتشتغل هذه الفرق جنبا إلى جنب مع مسؤولي البرامج والناشرين قصد الاستجابة قدر المستطاع للمتطلبات والأهداف المسطرة لإعداد الكتاب المدرسي.

النشر

تشكل هذه العملية خطوة هامة في إعداد الكتاب المدرسي، وتتمثل في نقل التصميم الرسمي والتقني للكراسة، تنطلق من استكمال المجسم إلى تعميم المنتوج النهائي مرورا بالطبع. ويتطلب النشر تعبئة وسائل هامة ضرورية للإنتاج المادي للكتاب بالكميات المطلوبة ووفقا للمواصفات التقنية المحددة.

التقييم

تسبق عملية عرض الكتاب المدرسي في السوق، و بشكل أدق في متناول المتعلمين، تقييما لمحتواه ومتطلبات الجودة المحددة بمقتضى دفاتر التحملات. وينجز هذا الافتحاص عادة على النموذج الأولي للكتاب المعني. وتتسم هذه المرحلة بتدخل القائمين على التقييم الذين لم يشاركوا في إعداد الكتاب، والمختارين من ضمن المتخصصين في مجال التعليم.

ويلخص الجدول أسفله جوانب تقييم الكراسة المدرسية التي من شأنها الحسم في جودته:

الجدول 1: جوانب تقييم كراسة مدرسية [20]

الأسئلة المطروحة	الجوانب المراد تقييمها
المحتوى	– هل تتماشى المحتويات مع أهداف البرامج؟ – هل المحتويات مضبوطة، دقيقة ، محينة ، متنوعة؟ – هل تساهم في إثارة مواقف اجتماعية وأخلاقية إيجابية وفي تنمية القيم؟ – هل تتقدم المحتويات من مستوى بسيط إلى معقد؟ – هل تساعد أنشطة التعلم والتجارب المقترحة على تقوية التعلم؟ وهل تتسم بالتنوع؟ – هل المفاهيم مشروحة بوضوح؟ – هل تحترم المحتويات مبدأ تعدد التخصصات؟ – إلخ
المقاربة البيداغوجية	– هل تتوافق المنهجية المطبقة مع مفهوم بيداغوجي موصى به على الأرجح من قبل السلطات التربوية؟ – هل تقترح الكراسة أنشطة بحث ينجزها التلميذ، كإبداء ملاحظات وإنجاز تحريات والبحث عن معلومات؟ – هل تُراعى مصالح التلاميذ من أجل تحفيز التعلم (مواضيع متنوعة ورسومات توضيحية مقترحة وغيرها)؟ – هل تقدم الكراسة تمارين للتعلم وتتبع المكتسبات في كل سلسلة؟ – هل تتم صياغة التمارين بطريقة واضحة ودقيقة؟ وهل يمكن اعتبارها وسيلة لتقييم التعلم؟ – هل تم إعدادها بطريقة تتيح للتلميذ التأكد بنفسه من تقدمه ونجاحه (مثلا أسئلة مدرجة في ملحق المؤلف وحلول مقترحة)؟ – إلخ
الصياغة	– هل يكشف النص بوضوح وجود تنظيم منطقي لعملية الصياغة؟ – هل يتماشى طول السلسلات مع أهمية المواضيع المعالجة؟ وهل اللغة المستعملة في الكراسة سهلة الفهم وتتناسب مع مستوى التلاميذ المستهدفين منها؟ – هل تُستخدم مفردات محددة مع التعريف بكلمات جديدة أو غير مألوفة لدى التلاميذ؟ – هل معنى النص واضح وسهل الفهم؟ – هل يتم دوما تعليل استخدام علامات الترقيم في النص؟ – هل يُوضع الملخص في بداية الفصل أو في نهايته؟ هل يتسم بالوضوح والاقتضاب والتوافق مع الجوانب المهمة في النص؟ – هل يتميز الأسلوب بالرصانة والفعالية أم يحمل الكثير من التعدادات والعناصر المبهمة وتأثيرات اللغة؟ – هل يُوضع فهرس المحتويات بطريقة دقيقة ومفصلة؟ – هل تمت برمجة ملاحق وكشافات ومسرد المصطلحات ولائحة المراجع؟ وهل هي موجودة؟ – إلخ

[20] جدول مستوحى من الدليل المنهجي لروجر سيغوين"Roger Seguin"، 1989، "l'élaboration des manuels scolaires, guide méthodologique"، باريس، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

الرسومات التوضيحية	– هل يتم تعليل جميع الرسومات التوضيحية الواردة في الكراسة أم يوجد عدد مفرط منها؟ – هل تتوافق جيدا مع محتويات السلسلات التي تظهر فيها؟ وهل تم إعدادها بطريقة واضحة ودقيقة؟ – هل ترسل معلومات جديرة بالاهتمام أو تجسد تمثلات يجهلها التلاميذ أو لا تمت بصلة بوسطهم المعيشي؟ – هل تكتسي الرسومات التوضيحية صبغة اقتراحية ويمكنها إثارة اهتمام التلاميذ؟ هل تُوضع بطريقة صحيحة إزاء النصوص التي تحيل عليها؟ – هل تُدرج العناوين والمفاتيح المصاحبة لها بطريقة واضحة ودقيقة؟ وهل هي مرقمة؟ – إلخ

المصدر: أطروحة دكتوراه، الكراسات المدرسية الخاصة باللغة الفرنسية بالتعليم الابتدائي العمومي بالمغرب: تشخيص الوضعيات والأفاق، حسنية شكري، 2018

الاستعمال

يتعلق الأمر بالمرحلة النهائية التي يصبح فيها الكتاب المدرسي منتوجا نهائيا، وقد خُضع لجميع عمليات المراقبة اللازمة للمصادقة عليه. ويُوضع بالتالي رهن إشارة المستعمل النهائي (المتعلم أو المدرس) بهدف تجسيد وظيفته المتمثلة في التعلم في سياق برنامج ومستوى معينين.

رابعا: إطار قانوني تهيمن عليه التوجيهات الإدارية المنظمة لسوق الكتاب المدرسي

1. إطار قانوني يتألف أساسا من نصوص تنظيمية وفيرة تصدرها وزارة التعليم

توحي أهمية الكتاب المدرسي ومكانته في السياسات العمومية في مجال التربية والتعليم على أنه يُخضع لقوانين محددة أو يشكل، على الأقل، جزءا أساسيا من القوانين ذات الصلة بالميادين الاستراتيجية لمستقبل بلادنا. بيد أنه يُلاحظ انعدام قانون محدد ينظم الكتاب المدرسي، أو مقتضيات قانونية مرتبطة به ومشار إليها في نصوص قانونية أخرى. في الواقع، يقع الإطار القانوني للكتاب المدرسي برمته ضمن المجال التنظيمي الذي تضطلع فيه وزارة التعليم بدور جوهري في كافة مراحل إعداده ونشره، كما سيتم تحليل ذلك لاحقا في هذا الرأي. ويختلف هذا الإطار التنظيمي اعتمادا على ما إذا كان الأمر يتعلق بالكتاب المدرسي المسمى "رسمي" أو "موازي".

1.1 حالة الكتاب المدرسي المسمى "رسمي"

لا يُنظّم الكتاب المدرسي الموجه لبرنامج الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، والمسمى الكراسة "الرسمية"، بواسطة نص خاص به يحدد مساهماته ووظائفه والأدوار والمسؤوليات المنوطة بالمتدخلين في عملية إعداده، وكذا الروابط التي تجمعه بالسياسات العمومية المتعلقة بالتعليم والتكوين. في الواقع، تستمر نصوص تنظيمية عديدة ومتباينة في تأطيره، تتخذ، في جل الحالات، شكل مقررات ودوريات ومذكرات داخلية تصدرها الوزارة المذكورة أو الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين التابعة لها. على سبيل المثال، يُمكن ذكر القرارات الوزارية الأساسية المنظمة للكتاب المدرسي، وتضم:

- مقرر وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 21.080 صادر في 29 يوليوز 2021 بشأن المنهاج الدراسي الجديد لسلك التعليم الابتدائي؛

- مقرر وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 044.18 صادر في31 دجنبر 2018 بشأن تكييف الكتب المدرسية الخاصة بسلك التعليم الابتدائي مع الاختيارات التربوية المعتمدة في إطار مشروع "تطوير النموذج البيداغوجي"؛
- مقرر وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 21-267 صادر في 26 فبراير 2021 بشأن الالتزام بالمعايير المغربية والطبع داخل المغرب فيما يتعلق بالدفاتر والكتب المدرسية.

ولا يتم وضع هذه النصوص التنظيمية التي تتطرق إلى الكتب المدرسية بصفة مباشرة رهن إشارة العموم، أو نشرها بالجريدة الرسمية.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الكتاب المدرسي لم يتم إخضاعه لمقتضيات خاصة إلا في سنة 2019 مع اعتماد القانون – الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي [21]، لاسيما الباب الخامس المتعلق بالمناهج والبرامج والتكوينات، إذ تنص المادة 28 منه على إحداث لجنة دائمة تعنى بالتجديد والملاءمة المستمرين للمناهج والبرامج والتكوينات. ووفقا لنفس المادة، تتولى هذه اللجنة إعداد دلائل مرجعية للبرامج والتكوينات، والسهر على تحيينها وملاءمتها مع التطورات البيداغوجية الحديثة بكيفية مستمرة. ويجب أن تراعي هذه الدلائل بالخصوص أهمية مراجعة الكتب المدرسية والعمل على تجديدها وملاءمتها المستمرة استنادا لنظام للتقييم.

بيد أن المرسوم التطبيقي القاضي بتحديد تأليف هذه اللجنة الدائمة لم ينشر في الجريدة الرسمية إلا في سنة 2021[22]. ولم تعقد اللجنة أي اجتماع منذ هذا التاريخ.

على أرض الواقع، تعد الكتب المدرسية المعمول بها في كافة المستويات التعليمية نتاجا للإصلاح الذي باشرته وزارة التربية الوطنية منذ سنة 2000، تفعيلا للرؤية التي جاء بها الميثاق الوطني للتربية والتكوين. هذا الأخير، الذي لم يكتسب قوة القانون بالمعنى القانوني للمصطلح، وضع حدا للتدخل المباشر للوزارة في إعداد الكتاب المدرسي الوحيد وتصميمه، مسندا إليها دور الإشراف على إنتاج الكتب المدرسية على أساس دفاتر تحملات دقيقة، والمصادقة على المعينات البيداغوجية وفق مقتضيات المنافسة الشفافة بين الناشرين، مع الاعتماد على مبدأ تعددية المراجع ووسائل الدعم المدرسي[23].

وقد تم تصميم دفاتر التحملات المذكورة على غرار النصوص التنظيمية للصفقات العمومية. ويتعلق الأمر جوهريا بدفتر تحملات إطار ودفتر الشروط الخاصة التي تحدد بدقة الجوانب البيداغوجية والديداكتيكية والتقنية الواجب مراعاته عند إعداد مشاريع الكتب المدرسية ووفقا للمواصفات المطلوبة حسب المستويات والمواد التعليمية.

2.1 حالة الكتاب المدرسي المسمى "موازي"

خلافا للكتب المدرسية المصادق عليها من قبل وزارة التربية الوطنية، لا تعتبر الكتب "الموازية"، الموجهة لتلاميذ التعليم المدرسي الخصوصي وتكتسي طابعا تكميليا[24] للمناهج الرسمية للوزارة، موضوعا لطلبات العروض التي تطلقها هذه الأخيرة، إذ تخضع لمسطرة إذن[25] مخففة بعد إعدادها من قبل الناشرين.

[21] ظهير شريف رقم 1.19.113 صادر في 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) بتنفيذ القانون – الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي (الجريدة الرسمية، الطبعة العربية، عدد 6805 (19 أغسطس 2019).

[22] مرسوم رقم 2.20.473 صادر في 30 من محرم 1443 (8 سبتمبر 2021) بتحديد تأليف اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج والبرامج ومجموعات العمل المحدثة لديها وكيفيات سيرها.

[23] الفقرة 108 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، أكتوبر 1999.

[24] تستمر إلزامية توفير برنامج وزارة التربية الوطنية بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي.

[25] مقرر وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي صادر في 15 أكتوبر 2019 بشأن شروط وكيفيات الترخيص باستعمال الكتب المدرسية الموازية ومراقبتها.

وتشترط هذه المسطرة، المحدثة من قبل الوزارة، وضع عبارة "موافق للبرامج المدرسية المغربية" على هذه الكتب، عن طريق إيداع الناشرين لنموذج بالمصالح المركزية للوزارة، لاسيما مديرية المناهج. وتقوم هذه الأخيرة بعرض مشاريع المقررات المذكورة على لجان علمية وتربوية تخصصية للمصادقة عليها، والتي يمكن لها طلب إدخال تعديلات بشأنها للمصادقة عليها. ويجب تعليل قراراتها في حالة الرفض. وتودع طلبات المصادقة لدى الوزارة في أجل أقصاه متم شهر مارس من كل سنة بهدف استخدامها بحلول الدخول المدرسي المقبل، أي اعتبارا من شهر شتنبر من نفس السنة.

ومن المهم الإشارة إلى أنه قبل إرساء هذه المسطرة، كان الناشرون يكتفون بوضع العبارة سالفة الذكر على المقررات التكميلية التي يؤلفونها دون إخضاعها لمسطرة المصادقة.

وبالرغم من إلزامية المراقبة القبلية لهذه المقررات، لوحظ في السنوات الأخيرة أن بعض العناوين تتضمن محتويات مخالفة لمنظومة القيم الجاري بها العمل في المدرسة المغربية، اضطرت على إثره الوزارة إلى اتخاذ تدابير لتقويم الوضع[26].

2. الإطار القانوني المؤطر لسعر الكتاب المدرسي

1.2 التشريع المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة

جدير بالذكر أنه ومنذ صدور القانون القديم رقم 99.066 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، والذي تم استبداله بالقانون رقم 12.104 الجاري به العمل، عمل المشرع على إرساء نظام شامل لحرية أسعار السلع والمنتوجات والخدمات، باعتباره الإطار الأساس المنظم للأسعار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

غير أنه ولدواعي سوسيو-اقتصادية أو ظروف استثنائية أو هما معا، المنصوص عليها في المواد 2 و3 و4 من القانون رقم 12.104 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، يجوز قبول استثناءات في هذا النظام، شريطة استشارة مجلس المنافسة مسبقا وإصداره لرأي إيجابي.

وتحقيقا لهذه الغاية، تم التنصيص على قائمة للمنتجات والخدمات والسلع المحددة أسعارها من قبل السلطات العمومية، وتصم، من بين منتجات أخرى، الكتاب المدرسي الذي تحدد الدولة أسعاره بواسطة لجنة الأسعار المشتركة بين الوزارات المحدثة بمقتضى القانون المذكور أعلاه.

في الواقع، تنص المادة 2 من القانون على أنه " باستثناء الحالات التي ينص فيها القانون على خلاف ذلك، تحدد أسعار السلع والمنتوجات والخدمات عن طريق المنافسة الحرة". غير أن القانون يستمر في تأطير الاستثناء من هذه الحرية بشكل صارم.

وكما ذُكر سابقا، ينظم قرار وزاري[27] استثناء بعض الخدمات والمنتجات والسلع من مبدأ حرية المنافسة. ويتعلق الامر أساسا بالمنتجات أو الخدمات الأساسية التي توليها الدولة اهتماما خاصا لدعم الأسر، من ضمنها الكتب المدرسية. ويحدد القرار المذكور قائمة هذه المنتجات والخدمات وتشمل بالخصوص الدقيق الوطني للقمح الطري والسكر والماء والكهرباء ونقل المسافرين عبر الطرق، إضافة إلى الأدوية وبعض المستلزمات الطبية.

ويمتد هذا الاستثناء كذلك إلى القطاعات أو المناطق الجغرافية التي تكون فيها المنافسة بالأسعار محدودة إما بسبب حالات احتكار قانوني وإما بفعل دعم الإدارة لبعض القطاعات أو المواد عند الإنتاج أو التسويق أو بفعل صعوبات دائمة في التموين وإما نتيجة أحكام تشريعية أو تنظيمية. في هذه الحالة، يمكن تنظيم هذه الأسعار من لدن الإدارة بعد استشارة مجلس المنافسة [28].

[26] مثال على ذلك، مراسلة وزارة التربية الوطنية رقم 14-026 صادرة في 14 مارس 2014 بشأن الكتب المدرسية التكميلية المستعملة في التعليم المدرسي الخصوصي.

[27] قرار الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة رقم 15.1899 صادر في 13 شعبان 1436 (فاتح يونيو 2015) بتحديد قائمة السلع والمنتجات والخدمات المنظمة أسعارها (الجريدة الرسمية (النسخة العربية) عدد 6371 الصادرة في 22 يونيو 2015).

[28] المادة 3 من القانون رقم 12.104 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه.

علاوة على ذلك، ينص القانون، في حالة ارتفاع أو انخفاض فاحش في الأسعار تعلله ظروف استثنائية أو كارثة عامة أو وضعية غير عادية بشكل واضح في السوق بقطاع معين، على إمكانية تدخل الإدارة، بعد استشارة مجلس المنافسة، لاتخاذ تدبير مؤقتة لمدة لا تتجاوز ستة (6) أشهر قابلة للتمديد مرة واحدة [29]. وقد جرى رصد هذا التدخل خلال فترة تدبير جائحة كوفيد-19، تمثل بالخصوص في التحديد المؤقت لأسعار فحوصات الكشف عن الفيروس المنجزة من طرف المختبرات الخاصة للتحاليل البيولوجية الطبية.

2.2 دور لجنة الأسعار المشتركة بين الوزارات ومهامها في مجال تحديد أسعار الكتاب المدرسي

أُحدثت لجنة الأسعار المشتركة بين الوزارات بمقتضى المرسوم رقم 2.14.652 بتطبيق القانون حول حرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه. وتتولى، من بين أمور أخرى، إبداء رأيها بشأن القضايا المتعلقة بتنظيم الأسعار المعروضة عليها، خاصة في حالة السلع والمنتجات والخدمات المنظمة أسعارها.

تولت الحكومة على الدوام تنظيم سعر الكتب المدرسية قبل الإصلاح الذي جاء به الميثاق المشار إليه أعلاه، والذي نص على اعتماد تعددية الكتب. وأفضى ذلك إلى نشر قرار وزاري بالجريدة الرسمية كل سنة، يحدد سعر بيع الكتاب المدرسي للعموم حسب المادة ولكل مستوى دراسي.

ومنذ سنة 2002، لم يتم اعتماد أي قرار مماثل بالرغم من مقتضيات القانون رقم 104.12 المذكور أعلاه ونصوصه التطبيقية، إذ لم تعقد لجنة الأسعار المشتركة بين الوزارات أي اجتماع للحسم في أسعار الكتب المدرسية الصادرة بعد السنة المذكورة، أي أزيد من 380 عنوانا صادقت عليها وزارة التربية الوطنية وطُرحت للبيع بتسعيرة دون سند قانوني.

ووفقا للتعليقات التي تم استقاءها من بعض القطاعات الوزارية ذات العضوية بهذه اللجنة، فإنه تم اعتبار هذه الأخيرة في وضع "هجر" إداري.

وفي سنة 2022، قررت الحكومة، تبعا لاجتماع اللجنة المذكورة، منح دعم استثنائي للناشرين على ضوء الزيادة في أسعار المواد الخام التي تفجرت منذ اندلاع أزمة كوفيد-19 وتفاقمت بفعل النزاع في أوكرانيا، وفي ظل إصرار الناشرين على عكس هذه الزيادة على أسعار الكتب المدرسية التي لم تشهد أي تغيير في بعض منها منذ عقدين.

وهكذا، ارتأت الحكومة الشروع في عملية دعم الناشرين عوض الترخيص للزيادة في سعر بيع الكراسة الدراسية للعموم.

وينص هذا القرار، الذي يكتسي صبغة دقيقة، على إحداث دعم جزافي لفائدة الكراسات الدراسية الموجهة للتعليم الابتدائي والثانوية الإعدادي التي أنتجت سنة 2022 والمحددة قائمتها من طرف وزارة التربية الوطنية. ويحدد هذا الدعم في نسبة 25 في المائة من سعر البيع المطبق لكل مقرر.

3.2 الكتاب المدرسي: منتوج منظم سعره

يعد الكتاب المدرسي أحد المنتجات المدرجة في قائمة السلع والمنتجات والخدمات المنظمة أسعارها. وتتعلق أسعار الكتب المدرسية المطبقة في التعليم المدرسي العمومي بتلك التي حددت سنة 2002 [30]. ولا تستند إلى أساس منطقي لكونها لا تعكس واقع السوق في ظل الزيادات الكبيرة في أسعار المواد الأولية، لاسيما الورق الذي ارتفع سعره بنسبة 100 في المائة.

[29] المادة 4 من القانون رقم 104.12.

[30] قرار لوزير الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلف بالشؤون العامة للحكومة رقم 1292.02 صادر في 4 جمادى الآخرة 1423 (13 أغسطس 2002) بتحديد الأسعار التي تباع بها الكتب المدرسية للعموم وهوامش التسويق.

وتعزى أسباب الإبقاء على أسعار "منخفضة" للكتب المدرسية الموجهة للتعليم العمومي، والتي ظلت دون تغيير منذ الدعوات إلى المنافسة المطرحة في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2008، إلى الطابع الاقتصادي والاجتماعي الذي يكتسيه الكتاب، باعتباره منتوجا "أساسيا" مدرجا، زيادة على ذلك، في قائمة المنتجات المنظمة أسعارها.

وأثارت عينة من الناشرين هذه الإشكالية المتعلقة بالسعر خلال جلسة الاستماع إليهم، معتبرينها عقبة تحول دون تطوير الكتاب المدرسي، خاصة من حيث الجودة (الألوان وعدد الصفحات ووزن الورق)، خلافا للكتاب الموازي الذي يظهر من الناحية الشكلية والجمالية أكثر أناقة.

ومع ذلك، يظهر أن هذه الوضعية لا تفضي إلى اختلال التوازنات الاقتصادية للناشرين، إذ يؤدي العدد المتنامي للتلاميذ، في سوق تنافسية متصلبة، إلى استفادتهم من وفورات الحجم المحققة والتعويض في فروع أخرى ضمن السوق ذاتها، لاسيما الكتاب المدرسي الموازي. هذا الأخير، "بالرغم من أنه موجه لتلاميذ مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي الذين يقل عددهم كثيرا عن تلاميذ القطاع العام، فإن سعره يعتبر أعلى بكثير من متوسط السعر المطبق على الكتب المدرسية العمومية".

ومن أجل تجاوز العقبة المرتبطة بسعر الكتاب المدرسي الثابت، يقترح بعض الناشرين على تلاميذ مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي، في بعض الأيان، كراسات مدرسية بجودة أفضل (من حيث الألوان ووزن الورق وصلابة الغلاف) وبأسعار مرتفعة.

خامسا: تقنين إداري يطبق على الفاعلين الاقتصاديين النشطين في سوق الكتاب المدرسي

1. فحص مساطر طلبات العروض الرامية إلى انتقاء دور النشر المكلفة بإعداد الكراسات المدرسية

منذ إصلاح سنة 2000 الذي بعثه الميثاق الوطني المشار إليه أعلاه، والذي سن نظاما لتعددية الكراسات، فضلت وزرة التربية الوطنية، التي تجلت مهمتها الأولية في تصميم الكتاب المدرسي وتأليفه، آلية تقوم على فتح باب الترشيح في وجه الناشرين لإعداد وتسليم مقررات "معدة للاستخدام" وفقا لدفتر تحملات محدد حسب المادة والمستوى التعليمي.

وشرعت الوزارة في إطلاق طلبات العروض الخاصة بمختلف المواد ومستويات التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي تدريجيا خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2008.

ووفقا لمعطيات وفرتها الوزارة، شهدت هذه الطلبات تقديم 1242 مشروعا، جرى قبول 381 منها بنسبة بلغت 30,67 في المائة في المتوسط كما يتضح من الجدول أسفله:

الجدول 2: قائمة الكتب المدرسية المصادق عليا سنويا في الفترة 2002-2008

السنة	عدد الكتب المصادق عليها
2002	9
2003	57
2004	60
2005	93
2006	54
2007	81
2008	27
المجموع	**381**

المصدر: وزارة التربية الوطنية

1.1 مساطر التقييم والموافقة

كما ذُكر سابقا ومنذ إصلاح سنة 2000، شرعت الوزارة في إطلاق طلبات العروض الموجهة للناشرين بهدف تصميم الكتب المدرسية وإنتاجها، والمستجيبة للمتطلبات المنصوص عليها في دفاتر تحملات محددة ومعدة من لدن المديرية المكلفة بالمناهج التابعة للوزارة.

وتخضع هذه الطلبات لدفاتر تحملات (الإطار والمواصفات) تعدها الوزارة. وجرى إعداد الكتب المنشورة بعد الإصلاح وإلى غاية سنة 2008، والبالغ عددها 381 مقررا، استنادا إلى دفاتر التحملات المعدة سنة 2003. كما تم إقرار إصلاح لهذه الدفاتر إثر رأي مجلس المنافسة الصادر سنة 2009 ، بمقتضى مقرر الوزير الأول رقم 3.01.10 المؤرخ في 07 يناير 2010 والقاضي بتغيير دفاتر التحملات المتعلقة بالكتب المدرسية، وبتنظيم لجان التقييم والمصادقة الخاصة بها.

وجرى اعتماد صيغة جديدة لهذه الدفاتر وطرح دعوات إلى المنافسة سنة 2011 بهدف انتقاء المشاريع الجديدة للكراسات المدرسية. غير أن الوزارة أقدمت على تعليق هذه الاستشارة دون مبرر، بالرغم من أن هذه المشاريع قام ناشرون ببلورتها وتم عرضها على لجان الانتقاء.

2.1 المصادقة على الكتاب المدرسي

تُخضع مشاريع الكتب المدرسية المودعة من قبل الناشرين إلى مسطرة للتقييم والانتقاء من لدن لجان محدثة لهذا الغرض. وتحرص هذه الأخيرة على فحص مدى تطابق المشاريع المسلمة مع الشروط والمواصفات المطلوبة بمقتضى دفاتر التحملات. ويمكنها توصية الناشرين بإدراج تعديلات، عند الاقتضاء، تصبو إلى الرفع من جودة الكراسة. وعند نهاية هذه المسطرة، تحظى المشاريع المقبولة بمصادقة وزارة التربية الوطنية. ولا تُقبل وتُعرض للبيع للعموم إلا الكتب المصادق عليها.

3.1 تتبع الكتاب المدرسي ومراقبته

تظل وزارة التربية الوطنية السلطة الوحيدة المختصة الساهرة على تتبع سوق الكتاب المدرسي بالمغرب ومراقبتها، خاصة الكتاب الموجه لنظام التعليم المدرسي العمومي، والذي يتم نشره بإشراف منها وفي إطار طلبات العروض التي تطلقها.

وبصرف النظر عن المراقبة القبلية، التي تؤطرها الوثائق التعاقدية المتصلة بالدعوات إلى المنافسة وتهدف إلى التحقق من صحة محتويات المقررات وفحص جودتها المادية، تتأكد الوزارة، عن طريق الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بالخصوص، من وفرة الكتب المدرسية بكميات كافية قصد الاستجابة للطلب عليها خلال فترة الدخول المدرسي.

وفرضت المادة 36 من دفتر التحملات (صيغة 2003) على الناشر نائل الصفقة إلزامية ضمان توزيع الكتاب المدرسي حسب الرزمانة المحددة في الدفتر، في جميع أقاليم وعمالات المملكة وبالأعداد الكافية طبقا للخريطة المدرسية. كما يتعين عليه إخبار الوزارة بأعداد الكتب المتوفرة لدى الموزعين والممثلين له بمختلف لأقاليم والعمالات.

وعند حدوث كل تأخير في توزيع الكتاب المدرسي أو نقص في كمياته بدون سبب قاهر، يمكن للوزارة إقصاء الناشر المعني بصفة مؤقتة من المشاركة في المنافسة المقبلة. ولا يتجاوز هذا الإقصاء ثلاث سنوات كما لا يقل عن سنة واحدة.

2. تحليل شروط دفتر التحملات (صيغة 2003) كأداة لضبط سوق الكتاب المدرسي

شكل دفتر التحملات الإطار لسنة 2003 الوسيلة الأساسية التي تستعملها وزارة التعليم من أجل "التحكم" في فتح سوق الكتاب المدرسي في وجه الناشرين الخواص والولوج إليه، إذ يحدد المواصفات العامة والديداكتيكية التي تتيح الاستعمال السهل للكتاب، وكذا الجوانب المرتبطة بالتعلم والتمرين.

كما يحدد المواصفات التقنية التي يجب أن تطبع الكتاب المدرسي، خاصة جودة الأوراق وعدد الصفحات والألوان المستعملة وحروف الكتاب والصور والرسومات والمبيانات، علاوة على الغلاف وتقنية التجميع. وتتفاوت هذه المواصفات اعتمادا على ما إذا كان الكتاب المدرسي موجه للتلميذ أو يخص دليل الأستاذ.

وعلى غرار نظام الاستشارة المعمول به في الصفقات العمومية، يتضمن الدفتر سالف الذكر كافة الوثائق الواجب توفيرها من قبل الناشرين، والإنضباط الواجب مراعاته من لدنهم عند إيداع مشاريعهم، والقواعد المنظمة لعملية انتقاء العروض المتوصل بها.

بخصوص أسعار الكتاب المدرسي وطبقا لمقتضيات المادة 28 من دفتر التحملات، تحدد الوزارة، بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية، السقف الأقصى للثمن انطلاقا من الاتجاه العام للأثمنة المعمول بها بالنسبة للكتب المدرسية المقررة حاليا، استنادا على دراسة تقنية معدة في الموضوع. ويُرفق بدفتر التحملات جدول يحدد السقف الأقصى المذكور.

وتتيح المادة 30 من دفتر التحملات للمنافس، الذي صودق على مشروعه، القيام بتوزيع الكتاب المدرسي حسب الثمن المحدد والذي يجب أن يكون موحدا على صعيد جميع جهات المملكة، حيث ينبغي أن يُطبع بشكل واضح وغير قابل للمسح والتغيير على ظهر الغلاف، مع تضمين الإشارة التالية: "ثمن البيع للعموم". كما يخول الدفتر للناشرين إمكانية فتح باب التفاوض حول ثمن الكتاب المدرسي، إذا استدعت الضرورة لذلك، وذلك بعد مرور سنتين من صدور الطبعة الأولى.

3. ضبط إداري لسوق الكتاب المدرسي تضطلع فيه وزارة التربية الوطنية بدور مركزي

تعد وزارة التربية الوطنية السلطة الإدارة المكلفة، من بين أمور أخرى، بإعداد المقررات المدرسية، إذ تنص المادة 12 من المرسوم رقم 2.02.382 الصادر في 17 يوليو 2002 بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة التربية الوطنية على أنه تناط بمديرية المناهج، الوحدة المركزية التابعة للوزارة ومن بين مهام أخرى، مهام إعداد المناهج المدرسية في مختلف المواد الأدبية والعلمية والتقنية، وتنظيم إعداد الكتب المدرسية والسهر على تحيينها.

وتولت الوزارة سابقا، من خلال هذه الصلاحيات المخولة لها، تنظيم عملية إعداد الكتاب المدرسي وتصميمه، واللجوء إلى المناولة فيما يخص الطباعة فقط. ولم تشرع في إطلاق طلبات العروض الموجهة لدور النشر إلا اعتبارا من سنة 2001 إثر الإصلاح الذي أقره الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وذلك بهدف إنتاج الكتب المدرسية المعدة للاستخدام، من الإعداد إلى الطباعة.

ومن تم، بدا أن الوزارة حرصت في الواقع، باعتبارها الجهة الآمرة بالشروط، على إبقاء عملية إعداد الكتاب المدرسي وتصميمه ونشره وتوزيعه تحت وصايتها بمنطق إداري محض، ومستعينة بآليات للمراقبة الإدارية تسري على الأعوان الاقتصاديين. هذه الوضعية تفسر العيوب والعراقيل التي تسم سوق الكتاب المدرسي والتي يظهر أنها أضحت راكدة فعليا.

4. آلية تقنين متذبذبة وغير قابلة للتنبؤ تفرز مخزونا هاما من الكتب المدرسية

كما أُشير إليه سابقا، تتكب وزارة التربية الوطنية على إجراء تعديلات طفيفة إلى حد ما، وذلك بشكل محدد بواقع مرة في سنة ولكل كتاب، عوضا عن إطلاق طلبات عروض جديدة. ويتم ذلك استنادا إلى ملحقات عقود توجه للناشرين المعنيين.

وتفضي هذه المراجعات، التي تتفاوت أهميتها، بالضرورة إلى تغيير سنة نشر الكراسة المدرسية، وتقادم الكتب المدرسية ذات الطبعة القديمة. ويترتب عنها انعكاسات مباشرة تتمثل في إلغاء المخزون القائم للطبعة القديمة، التي أضحت غير صالحة للاستعمال ولا يمكن توفيرها في الفصل.

وعلى المستوى العملي، تسفر هذه العملية عن إنتاج مخزون هائل من الكتب المدرسية لدى الكتبيين، والتي لا يمكن طرحها للبيع في السوق. ويتحسر هؤلاء على الخسارة الفادحة والأموال المهدورة التي لا يمكنهم استرجاعها مطلقا. أضف إلى ذلك إشكالية التدبير المادي لهذا المخزون الذي يضطرون إلى التخلص منه بسبب ضيق المساحة والأخطار المحتملة التي يفرزها.

وينضاف إلى ما سبق عدم تطبيق مقتضيات مقرر الوزير الأول الصادر في 07 يناير 2010، والذي نص على مراجعة دفاتر التحملات ذات الصلة بالكتب المدرسية. وأفضى تفعيله إلى إطلاق طلبات عروض جديدة سنة 2011 ومؤطرة بصيغة جديدة لدفاتر التحملات لم تخرج إلى حيز الوجود مطلقا، مما زاد من غموض الأفاق أمام الناشرين، بحرمانهم من التنبؤ المحتمل بشأن أنشطة المقاولات التابعة لهم.

سادسا: تحليل سير المنافسة في سوق الكتاب المدرسي

1. تعريف سوق الكتاب المدرسي

يجدر التذكير أولا أنه تم تعريف الكتاب أو الكراسة المدرسية كمؤلف ديداكتيكي يتخذ شكلا قابلا للتحكم فيه ويضم المعارف الأساسية ذات الصلة بمجال معين. وتم تصميمه لاستعماله في الفصل الدراسي باعتباره دعامة للدروس وبمساعدة مباشرة أو غير مباشرة من المدرس. وبالتالي، يتعين عليه مراعاة الطابع التدريجي للتعلم، لاسيما سن التلاميذ وقدراتهم المعرفية.

فضلا عن ذلك، يتعين على الكتاب المدرسي أن يحدد ضمن محتوياته، وباعتباره مكونا محوريا من المنهاج الدراسي، المعارف الواجب اكتسابها عند نهاية كل سلك ومستوى، ويتعين على محتوى الكتب المدرسية أن تخدم أهداف التكوين المنشود والموجه لمواطن مغربي استنادا إلى إجماع وطني يقترن برسالة المدرسة ودورها.

انطلاقا مما سبق، ينبغي الإشارة إلى أن سوق الكتاب المدرسي التي يغطيها الرأي الحالي تهم السوق الوطنية للكراسات الدراسية الموزعة على مستويات التعليم الابتدائي، باستثناء التعليم الأولي، والإعدادي والثانوي وكذا الكراسات المسماة "الموازية" والموجهة لمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي.

ومن تم، ستخضع للتحليل سمات العرض والطلب في هذه السوق مع مراعاة خصوصياتها. وسيتم استكمال هذا التحليل بتحليل مستوى التركيز في السوق وبنية أسعار الكتب المدرسية المطبقة فيها. غير أنه ومن أجل فهم أفضل لخصوصيات السوق، من الضروري إجراء تحليل مسبق لسلسلة المتدخلين في مسار إعداد الكتب المدرسية دون الحاجة إلى تقسيم أدق للسوق، بسبب ارتباط مكوناتها المختلفة، المتمثلة في النشر والطبع والتوزيع، ارتباطا وثيقا فيما بينها وتشابكها في الواقع. وكما سيظهر لاحقا، يقوم أحيانا نفس الفاعلين الاقتصاديين بمهام النشر والطبع والتوزيع في نفس الوقت.

وعليه، سيرتكز التحليل أساسا على فرع النشر، الذي يشكل المكون الجوهري لهذه السوق والذي تعتمد عليه بقية سلسلة إعداد الكتاب المدرسي على نطاق واسع، مع دمج الفروع الأخرى المرتبطة به بشكل ثانوي والمتمثلة في الطبع والتوزيع.

2. تحليل سلسلة المتدخلين في سوق الكتاب المدرسي

1.2 تذكير بتطور سوق الكتاب المدرسي المنبثق عن إصلاح الميثاق الوطني للتربية والتكوين لسنة 2000

تجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن إصلاح الكتاب المدرسي وقع في صلب عملية إصلاح المنظومة التربوية بصفة عامة. في الواقع، واكبت سلسلة من التوجهات العامة الميثاق الوطني للتربية والتكوين لسنة 2000، الذي شكل الإطار المرجعي المنظم لإصلاح المنظومة المذكورة ببلادنا لمدة عقدين من الزمن. وحددت تلك التوجهات مسار إصلاح الكتاب المدرسي ونشأة السوق الخاصة به بعد ذلك وتطورها. ونصت الفقرة 108 منه على تعددية المراجع المدرسية باعتباره المبدأ الأساسي الذي يجب أن يستند إليه إعداد البرامج والمنهاج المدرسية. ونصت كذلك على إنتاج الكتب المدرسية والمعينات البيداغوجية وفق مقتضيات المنافسة الشفافة بين المؤلفين والمبدعين والناشرين، على أساسا دفاتر تحملات دقيقة مع اعتماد مبدأ تعددية المراجع ووسائل الدعم المدرسي.

وعليه، دشن هذا الميثاق مرحلة جديدة قطعت مع نظام الكتاب الوحيد الذي هيمن على توحيد مسار التعليم والتعلم، حيث تولت فرق المؤلفين التابعة للوزارة الوصية، قبل مرحلة الإصلاح، إعداد المحتوى البيداغوجي للكتب المدرسية بشكل أحادي الجانب. وأنيطت بدور النشر مهام النشر والطبع والتوزيع في إطار طلب عروض تنظمه الوزارة.

وبعد إصلاح سنة 2002، صار ممكنا إخضاع الكتاب المدرسي للمنافسة في جميع مراحل التصميم، بما فيها التحرير والنشر والطبع والتوزيع استنادا إلى دفاتر تحملات توضح الشروط والمواصفات التقنية والجمالية والبيداغوجية التي ينبغي أن تؤطر المحتوى البيداغوجي للكراسة، مع مراعاة الجوانب التنظيمية والقانونية المنظمة لمسار الطبع والنشر والتوزيع.

لذلك، أدرج الميثاق مستجدين أساسيين. تمثل الأول في حذف الكراسة الوحيدة. ووفقا للوزارة، أضحت الكراسات تتسم بالتعدد حسب كل تخصص ومستوى معين (ما بين 3 إلى 6 عناوين لكل مادة ومستوى دراسي)، وبعدد إجمالي يصل إلى 390 كراسة. ويتم تصميم عدة كراسات مدرسية انطلاقا من نفس البرنامج وباستعمال منهجيات مختلفة للتعليم والتعلم.

وتجسد المستجد الثاني الذي جاء به الميثاق في فتح سوق تصميم الكتاب المدرسي في وجه المنافسة بين الناشرين، إذ لم تعد تضطلع الوزارة الوصية سوى بدور المشرف والمقنن. بيد أن أسعار الكتب المدرسية تظل منظمة ومدرجة ضمن قائمة المنتجات والخدمات المنظمة أسعارها من طرف الدولة.

2.2 الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية: جهة واصفة لسوق الكتاب المدرسي

يخضع تصميم الكتب المدرسية بالمغرب إلى إشراف من الدولة ومراقبتها المباشرة عن طريق الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية. وبخصوص حالة الكتاب المدرسي الموجه للتعليم المدرسي العمومي، يتمثل هذا الإشراف والمراقبة في انتقاء مشاريع الكراسات في إطار دعوة إلى المنافسة تطرحها الوزارة، وينجزها الناشرون.

وتُنظم هذه المقاربة بواسطة مساطر المشاورات العمومية، المعروفة باسم "طلبات العروض"، وتؤطرها دفاتر تحملات خاصة تحدد شروطها مصالح الوزارة وتفضي، عند نهاية الانتقاء، إلى المصادقة على الكتب المقبولة والتي عُرضت مشاريعها من قبل الناشرين العاملين بالقطاع الخاص.

وتُنظم الكتب الموازية، الموجهة للتعليم المدرسي الخصوصي، بواسطة مسطرة أكثر مرونة تتجسد في مصادقة مصالح الوزارة بوضع عبارة "موافق للبرامج المدرسية المغربية". ومن الناحية العملية، يقوم ناشرو هذه الكتب

بإيداع طلب بالمصالح المركزية للوزارة، لاسيما مديرية المناهج، في أجل أقصاه متم شهر مارس من كل سنة. وتعرض المديرية المذكورة مشاريع الكراسات على لجان علمية وتربوية تخصصية للمصادقة عليها.

ويمكن لهذه اللجان طلب إدخال تعديلات على هذه المشاريع للمصادقة عليها. ويجب تعليل قراراتها في حالة الرفض. وتُودع طلبات المصادقة لدى الوزارة في أجل أقصاه متم شهر مارس من كل سنة بهدف استخدامها بحلول الدخول المدرسي المقبل (اعتبارا من شهر شتنبر من نفس السنة).

وجدير بالذكر أنه قبل إرساء هذه المسطرة، كان الناشرون يكتفون بوضع العبارة سالفة الذكر على الكراسات التكميلية التي ينشرونها دون إخضاعها لمسطرة المصادقة.

وبالرغم من إلزامية مراقبة هذه الكراسات مقدما، لوحظ في السنوات الأخيرة أن بعض العناوين تتضمن محتويات مخالفة لمنظومة القيم الجاري بها العمل في المدرسة المغربية، اضطرت على إثره الوزارة إلى اتخاذ تدابير لإعادة الوضع إلى مساره الصحيح.

ومراعاة لما سبق، يظهر جليا أن الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية تضطلع بدور طلائعي في سير سوق الكتاب المدرسي عبر التحكم في الولوج إليها على المستوى القبلي والبعدي، باستخدام آليات طلبات العروض وتحديد شروط دفاتر التحملات الخاصة بالكتاب المدرسي المسمى "رسمي"، وكذا آليات المصادقة القبلية والمراقبة الميدانية لمحتويات الكتب المدرسية المسماة "موازية".

3.2 الناشرون: أبرز المستفيدين من فتح سوق الكتاب المدرسي في وجه المنافسة

يعد الناشرون أو دور النشر بمثابة مصممي محتوى الكتاب المدرسي، حيث يقترحون محتواه البيداغوجي وفقا لدفتر تحملات مفصل ومحدد وصادر عن وزارة التربية الوطنية في إطار مسطرة الدعوة إلى المنافسة أو طلب عروض. وتسند المقترحات المقبولة إلى إطار مرجعي للمصادقة عليها من قبل مصالح الوزارة. وتحدد الدولة ثمن بيع كل مؤلف صودق عليه. وتعد هذه المرحلة حاسمة في تحديد جودة المحتوى البيداغوجي للكتاب المدرسي ووجاهته، ويتم على إثرها تعبئة الناشرين والفرق التابعة لهم المكونة من مصممي المبيانات والرسامين ومعدي المجسمات والمصححين والقراء ومصممي العلامات البصرية وغيرهم.

ويتولى النشر عدد من دور النشر يبلغ قرابة 60 دارا (يصل عددها إلى 70 دارا وفقا للجمعية المغربية للناشرين). وتُؤسس على شكل شركات مساهمة أو، كما هو الشأن لمجملها، على شكل شركات ذات المسؤولية المحدودة، كما تُنظم داخل ثلاث جمعيات مهنية[31].

4.2 مؤلفو الكتاب المدرسي المشكلون أساسا من المفتشين والأساتذة التابعين لوزارة التعليم (المزاولين و/أو المتقاعدين)

يتعلق الأمر بالمبدعين "الحقيقيين" للكتاب المدرسي، إلى جانب متدخلين آخرين (الرسامين ومصممي المبيانات وآخرين). وينتسب معظمهم إلى هيئة المفتشين والأساتذة التابعة للوزارة المكلفة بالتربية الوطنية. ويعد هؤلاء المؤلفون، بطريقة أو أخرى، بمثابة أصحاب الكتاب المدرسي، ويربطهم بالناشرين عقود متعلقة بحقوق المؤلف[32]. ووفقا للجمعية المغربية للناشرين، يبلغ عددهم نحو 5000 مؤلف يتولون إنجاز وتصميم، علاوة على الكتب المدرسية، المؤلفات التربوية الموجهة للتعليم الأولي والأنشطة الموازية للتربية المدرسية.

[31] يتعلق الأمر بـ:
- الجمعية المغربية للناشرين؛
- الاتحاد المهني لناشري المغرب؛
- اتحاد الناشرين المغاربة.

[32] حسب دفتر التحملات الإطار المتعلق بتأليف وإعداد الكتب المدرسية، تخضع الكراسات المصادقة عليها من لدن وزارة التربية الوطنية لمقتضيات القانون المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والنصوص التنظيمية المطبقة في الموضوع.

وقد تثير هيمنة الهيئة سالفة الذكر، المزاولة للوظيفة و/أو المتقاعدة، على عملية تصميم الكتاب المدرسي والروابط التي قد تقيمها مع دور النشر تساؤلات بشأن موضوعيتها وحيادها، إذ توجد، في بعض الحالات، في وضعية الخصم والحكم في آن واحد – مصممي الكتب المدرسية ومقيميها، والذي قد ينعكس سلبا على جودة المحتويات.

5.2 أصحاب المطابع لا يتوفرون على قدرات كافية للطبع لتلبية الطلب القوي المتزامن مع الدخول المدرسي

بمجرد ما تصادق مصالح الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية على العرض المقبول، يقوم الناشرون، غير المتوفرين على مطابع خاصة بهم، باستشارة مختلف أصحاب المطابع وإبرام عقود معهم تتعلق بالأحجام المراد طبعها وتواريخ التسليم وتكاليف الطبع. وتعد هذه المرحلة حاسمة في التخطيط والإنتاج، إذ يتيح التعاقد القبلي لصاحب المطبعة بتأمين المادة الأولية والقابلة للاستهلاك وتيسير الإنتاج على مدار عدة أشهر.

غير أنه وبالنظر إلى التأخر المسجل في تسليم طلبيات وزارة التربية الوطنية وبسبب تكاليف الإنتاج الضيقة للغاية والناجمة عن أسعار بيع للعموم تحددها الدولة والتي ظلت ثابتة لأزيد من عقدين من الزمن، اضطرت بعض دور النشر إلى الاستعانة بأصحاب المطابع الأجنبية، لاسيما الإسبانية والإيطالية. ويطرح المهنيون رقما يتراوح ما بين 40 و50 في المائة من الكتب المدرسية التي يجري طبعها سنويا.

الجدول 3: قائمة أصحاب مطابع الكتاب المدرسي بالمغرب الرئيسيين

	أصحاب مطابع الكتاب المدرسي
1	مطبعة مجموعة "Maroc soir"
2	المطبعة المثالية
3	مطبعة "Ecoprint"
4	مطبعة "Rotacc"
5	مطبعة "Somagram"
6	مطبعة النجاح الجديدة
7	مطبعة المعاريف الجديدة
8	مطبعة إفريقيا الشرق
9	مطبعة إمارسي
10	مطبعة صناعة الكتاب

المصدر: الجمعية المغربية للناشرين

6.2 تجار الجملة والموزعون والكتبيون: شبكة كثيفة نسبيا لتوزيع الكتاب المدرسي وتغطي مجموع التراب الوطني

يسهر الناشرون على توزيع الكتاب المدرسي بمجرد طبعه إما باستعمال وسائلهم الذاتية أو الاستعانة بموزعين متخصصين لتوزيع الكتب في كامل تراب المملكة لدى تجار الجملة وشبه الجملة ومختلف المكتبات ونقط البيع المماثلة.

ويأتي في طليعة شبكة التوزيع هاته الموزعون/تجار الجملة الذي يؤمنون إمداداتهم من دور النشر مباشرة، ويبلغ عددها حوالي 30 ينشطون في كامل التراب الوطني. كما يقع أزيد من ثلثهم بمدينة الدار البيضاء. وتتكلف هذه الشبكة بتخزين الكتاب المدرسي وتوفير وسائله اللوجستية وتوزيعه في الفترة الممتدة من غشت إلى شتنبر من كل سنة لصالح تجار شبه الجملة أو المكتبات مباشرة.

ووفقا للجمعية المغربية للناشرين، تضم هذه الشبكة 3000 مكتبة ونقطة بيع مماثلة، من بينها 1200 مكتبة مدرجة على هذا النحو من قبل مصالح الضرائب، فيما يتشكل الباقي من مكتبات الأحياء وأكشاك غير مدرجة، والتي لا ينشط عدد منها إلا في فترة الدخول المدرسي. ومن تم، يتعلق الأمر بالحلقة الأخيرة من السلسلة التي يُوضع بواسطتها الكتاب المدرسي رهن إشارة المستهلك النهائي، أي المتعلم/التلميذ.

الرسم التخطيطي 1: سلسلة مختلف المتدخلين في سوق الكتاب المدرسي علاوة على الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية

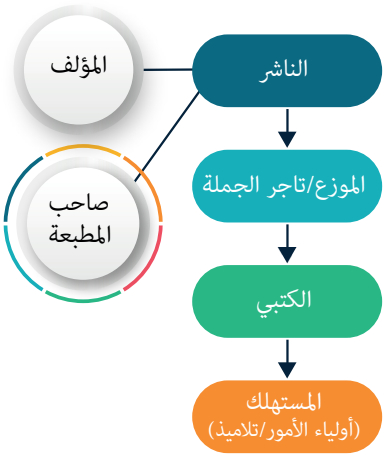

المصدر: مصالح التحقيق بالمجلس

في الممارسة الفعلية، لا يتم رصد سلسلة القيمة هاته بطريقة نظامية حيث يضطلع الناشرون بدور أصحاب المطابع والموزعين في بعض الأحيان، أو في بعض الحالات يتعامل فيها الموزعون أو تجار الجملة مباشرة مع المستهلك النهائي. وتنطبق هذه الحالة بالخصوص على الكتاب المدرسي، حيث تتفاوض المدارس الخاصة مباشرة، وفي بعض الأحيان، مع الجهات الفاعلة في سلسلة الكتب في مرحلتها القبلية.

3. تحليل العرض في سوق الكتاب المدرسي

1.3 عرض ضخم ومدعم جزئيا من طرف الدولة

تجدر الإشارة إلى أن حجم إنتاج الكتاب المدرسي سنويا، الخاص بجميع المستويات الدراسية والمواد دون استثناء، يتراوح ما بين 25 إلى 30 مليون كراسة، حسب الجمعية المغربية للناشرين، أي ما بين 3 إلى 4 كتب كمتوسط سنوي لكل تلميذ.

وتنتج هذه الكميات، التي يتم طبعها سنويا وتباع كلها تقريبا، رقم معاملات لسوق الكتاب المدرسي يُقدر بحوالي 400 مليون درهم حسب الجمعية المغربية للناشرين. وينضاف إليه رقم المعاملات الناتج عن الكتب المدرسية الموازية والثقافية، والذي يبلغ مجموعه نحو 800 مليون درهم وفقا لنفس الجمعية. بيد أنه ووفقا لبعض المهنيين، قد يصل هذا العدد إلى 1,2 مليار درهم. وبالتالي، يمثل الكتاب المدرسي أزيد من نصف رقم المعاملات المنجز.

وحسب المهنيين العاملين بالقطاع، هناك قسط كبير من هذه المكاسب لا تحققه صناعة الطباعة الوطنية، إذ تُنجز نسبة 40 إلى 50 في المائة من الإنتاج عن طريق المناولة بالخارج، لاسيما في إسبانيا وإيطاليا[33].

[33] فرضت وزارة التربية الوطنية على الناشرين ضمان طبع الكتاب المدرسي على الصعيد الوطني بسبب الأزمة الاقتصادية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 (مقرر وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 267-21 صادر في 26 فبراير 2021 بشأن الالتزام بالمعايير المغربية والطبع داخل المغرب فيما يتعلق بالدفاتر والكتب المدرسية).

غير أنه وفي رأي هؤلاء المهنيين، يتم هذا العرض الضخم للكتاب المدرسي على حساب جودة هذه الكتب: وزن الورق يتم تقليصه، ملء زائد للصفحات، وجودة صفحات الغلاف وغيرها. في الواقع وبسبب الزيادة المستمرة في تكاليف المواد الخام، لاسيما الورق الذي تضاعف سعر استيراده (بنسبة أكثر من 103 في المائة) خلال الموسم الدراسي 2023-2022، أقدم المهنيون المذكورون على "خفض" جودة الكتب بسبب عجزهم عن عكس هذه الزيادات على تكاليف الإنتاج، واستمرار أسعار البيع للعموم على حالها منذ أزيد من 20 سنة.

وأفضت هذه الوضعية كذلك إلى تجسيد رغبة دور النشر في الرفع من أحجام الإنتاج، وأحيانا بأي سعر، بغية الاستفادة من تأثيرات الحجم التي تفرزها من حيث هوامش الربح. ومنه، ظهرت ممارسة إنتاج الكتاب ذي الاستعمال الواحد ويمكن "برمجة" إتلافه. وتصبح هذه الكتب، التي تتضمن تمارين يتعين إنجازها على هذه الصفحات، غير قابلة للاستعمال بمجرد إنجازها من قبل التلاميذ. وحولت هذه الممارسة، المتفاقمة بسبب سوء جودة الورق المستعمل، الكتاب المدرسي من منتوج ثقافي إلى منتوج تجاري "يمكن التخلص منه" بمجرد "استهلاكه".

بيد أن الزيادة في أسعار المواد الأولية، خاصة الورق كما تمت الإشارة إليه سابقا، والتي نجمت عن التعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد كوفيد-19 وتفاقمت بسبب النزاع في أوكرانيا، دفعت بالناشرين إلى تجسيد رغبتهم في عكسها على سعر الكتب عبر التلويح بوقف الإنتاج والتشويش بالتالي على سلسلة إمداد البلاد بها عشية الدخول المدرسي 2022-2023.

وتبعا لذلك، قررت الحكومة سنة 2022 منح دعم استثنائي للناشرين. ونص هذا القرار على إحداث دعم جزافي يوجه للكراسات المدرسية للتعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي المنتجة في نفس السنة، والمحددة قائمتها من لدن الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية. وأتاح هذا الدعم الحد من ارتفاع أسعار الكتب المدرسية بنسبة 25 في المائة فقط من أسعار بيعها للعموم، والتي تحملتها ميزانية الدولة بهدف إبقائها بدون تغيير.

وحُدد الغلاف المالي المرصود لهذه العملية في 101 مليون درهم، صُرف منه فعليا أزيد من 97 مليون درهم. في هذا الصدد، أجمع المهنيون الذين تم الاستماع إليهم على التلويح مجددا بوقف إنتاج الكتب ومطالبة الحكومة بتجديد هذا الدعم إزاء الموسم الدراسي الحالي (2024-2023)، إذ يعتبرون أن ظروف السوق لسنة 2023 لا تزال تراوح مكانها أو تشبه تقريبا مثيلاتها في 2022.

ومن تم، إذا افترضنا أن النموذج الاقتصادي الحالي الذي يستند إليه نشاط دور النشر لن يتغير، فمن المرجح للغاية أن عرضه في السوق لن يكون ممكنا إلا بفضل الدعم العمومي. كما من المحتمل أن تتسارع وتيرة المراهنة على هذا الدعم مستقبلا بالنظر إلى أهمية المداخيل المكتسبة من قبل الناشرين بواسطة الكتاب المدرسي كما ذكرنا سابقا، أي 400 مليون درهم من رقم المعاملات الذي ينتجه الكتاب المدرسي من المجموع الكلي البالغ 800 مليون درهم.

2.3 عرض مفكك ومقنن بشدة من طرف الدولة في المرحلة القبلية والبعدية لسوق الكتاب المدرسي يجعلها مغلقة بالكامل

كما ذكرنا سابقا، يتم عرض الكتاب المدرسي في السوق عبر سلسلة قيم تبدأ بالنشر وتنتهي بعرض الكتاب للبيع لدى الكتبي. ويتولى الناشر تنفيذ الجزء الأساسي من عمل هذه السلسلة، بحيث يقوم بتصميم محتوى الكتاب المدرسي حسب المستويات والمواد الدراسية.

بيد أنه تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد بالمغرب نظام قانوني خاص يؤطر مهنة ناشري الكتب، بما فيها الكتاب المدرسي. وبالتالي، تتألف سوق النشر من كافة ناشري الكتب بدون استثناء. ويعمل البعض منهم على نشر الكتاب المدرسي كعمل إضافي. ونتيجة لذلك، يصعب إحصاء هذه الفئة، إلا إذا شاركت أثناء تقديم العروض في الدعوات إلى المنافسة العمومية المتعلقة بتصميم الكتاب المدرسي.

ويوضح الجدول أسفله العدد الإجمالي لمشاريع الكراسات المدرسية المسلمة تبعا للدعوات إلى المنافسة المطروحة في الفترة الممتدة ما بين 2002 و2008، والمتمثل في 1242 مشروعا مقابل 381 طلبا للعروض، أي ما يناهز نسبة قبول تبلغ نحو 31 في المائة. غير أن الجدول لا يشير إلى عدد الناشرين المشاركين في الدعوات المذكورة.

الجدول 4: نسبة المشاركة في الدعوات إلى المنافسة من أجل نشر الكتاب المدرسي في الفترة 2002-2008

المستوى الدراسي	عدد المشاريع المسلمة	المشاريع المقبولة	السنوات
السنة الأولى الابتدائية	85	-	2003-2002
السنة الثانية الابتدائية	95	-	2004-2003
السنة الثالثة الابتدائية	102	-	2005-2004
السنة الرابعة الابتدائية	75	-	2004-2003
السنة الخامسة الابتدائية	96	-	2005-2004
السنة السادسة الابتدائية	108	-	2006-2005
المجموع في المستوى الابتدائي	**556**	**116**	
السنة الأولى الإعدادية		-	2004-2003
السنة الثانية الإعدادية		-	2005-2004
السنة الثالثة الإعدادية		-	2006-2005
المجموع في المستوى الإعدادي	**262**	**87**	
الجذع المشترك		-	2006-2005
السنة الأولى بكالوريا		-	2007-2006
السنة الثانية بكالوريا		-	2008-2007
المجموع في المستوى الثانوي	**424**	**178**	
المجموع	**1242**	**381**	
النسبة المئوية	**%100**	**%30,67**	

المصدر: مصالح التحقيق بمجلس المنافسة استنادا إلى إحصائيات الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية

للإشارة ووفقا لإحصائيات الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، شهدت سنة 2011 إطلاق طلبات عروض جديدة تفعيلا لمقرر الوزير الأول الصادر في 07 يناير 2010 الذي نص على مراجعة دفاتر التحملات الخاصة بالكتب المدرسية. ومكنت مشاورة 2011، المرتكزة على الكتب المدرسية الموجهة للسلك الابتدائي، من تسجيل مشاركة 68 ناشرا، ضمنهم 35 فاعلا جديدا كما يتضح في الجدول الوارد بعده، مما يفترض أن عدد المتنافسين المشاركين في طلبات العروض في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2008 بلغ، بعد خصم عدد المشاركين الجدد في المشاورة الأخيرة، 43 ناشرا منهم 36 فقط رست عليهم الصفقات.

الجدول 5: المشاركة الإجمالية للناشرين في مشاورة وزارة التربية الوطنية في أكتوبر 2011

العدد الإجمالي للناشرين المشاركين	أعضاء بالجمعية المغربية للناشرين	ناشرون مستقلون	ناشرون أجانب
68	36	29	3
نسبة المشاركة	%52,94	%42,65	%4,41

المصدر: وزارة التربية الوطنية

ومثلت الشركات التالية هؤلاء الناشرين البالغ عددهم 68

الجدول 6: دور النشر المشاركة في طلبات العروض - أكتوبر 2011

	دار النشر	عضو بالجمعية المغربية للناشرين	ناشر مستقل	تاريخ المشاركة
1	"المكتبة الوراقة الوطنية"	X		17 أكتوبر 2011
2	"نادية للنشر"		X	
3	"مكتبة الأشبال"	X		
4	"مكتبة الأمة"	X		
5	"منشورات القصر"	X		
6	"مكتبة عكاظ الجديدة"		X	
7	"منشورات عكاظ"		X	
8	"دار اليمامة للتوزيع والنشر"		X	
9	"دار نشر المعرفة"	X		
10	"سمير أديستون"		X	
11	"شركة الكرباوي للتوزيع"		X	
12	"مطبعة بني ايزنسان"		X	
13	"أنتركراف"		X	
14	"مكتبة السلام الجديدة"	X		
15	"الدار العالمية للكتاب"	X		
16	"طوب إديسيون"	X		
17	"شركة سوشبريس"	X		
18	"الشركة العامة للكتاب"	X		
19	"الشركة المغربية بتوزيع الكتاب (صومادیل)"	X		
20	"الدار المغربية للكتاب"	X		
21	"الشركة الجديدة دار الثقافة"	X		
22	"الناشر الأطلسي"	X		
23	"إفريقيا الشرق"	X		
24	"مكتبة دار الأمان"		X	
25	"دار الناشر المغربية"	X		
26	"إديسوفت"	X		
27	"مكتبة المدارس"	X		
28	"شركة النشر والتوزيع المدارس"	X		
29	"مكتبة العلوم"	X		
30	"مكتبة الرشاد"	X		
31	"دار الرشاد الحديثة"	X		
32	"دار الرسالة للنشر والتوزيع"			
33	"الرسالة"	X		
34	"دار التجهيز"	X		

35	"العمل التربوي للتربية والتكوين (APEF)"		X	
36	"إديت كونسلنتنينغ"	X		
37	"شركة المناهل الثقافية"		X	
38	"صوماكرام"	X		
39	"مطبعة النجاح الجديدة"	X		18 أكتوبر 2011
40	"مطبعة النجاح الجديدة II"	X		
41	"المسار للنشر"		X	
42	"PIROUETTE"		X	
43	"دار التجديد"	X		
44	"مطبعة المعارف الجديدة"	X		
45	"IDEALE"		X	
46	"مطبعة صناعة الكتاب"		X	
47	"Edition Vision"		X	
48	"مكتبة دار الفضيلة"		X	
49	"دار إحياء العلوم الزاهرة"		X	
50	"APOSTROPHE"		X	
51	"الشركة الجديدة درا إحياء العلوم"	X		
52	"مطبعة دار إحياء العلوم الحديثة"		X	
53	"مكتبة التراث العربي"	X		
54	"إمارسي"	X		
55	"دار السلمي الحديثة"	X		
56	"الشركة المغربية لوسائط الاتصال"		X	
57	"مركز التوزيع ونشر الكتاب"		X	
58	"مكتبة الشروق"		X	19 أكتوبر 2011
59	"مكتبة المعارف"	X		
60	"Academia Media Learning"		X	20 أكتوبر 2011
61	"شركة الرسالة"		X	
62	"FUTURE VISION"		X	
63	"AC COMM"		X	21 أكتوبر 2011
64	"دار النشر أبي رقراق"		X	
65	"فضاء الفن والثقافة"		X	
66	"دار إقرأ"		X	
67	"NEZARGAPHE"		X	
68	"CODEPRINT"		X	
	المجموع	**36**	**32**	
	المجموع العام	**68**		

المصدر: وزارة التربية الوطنية

بيد أن وزارة التربية الوطنية قررت تعليق هذه العملية، والتي طالما انتظرتها مختلف الجهات الفاعلة في قطاع النشر، وكذا هيئة التدريس وأولياء التلاميذ. ووفقا للتصريحات المستقاة من بعض الناشرين، تسبب إلغاء هذه العملية في خسائر مالية هائلة.

وأكدت الجمعية المغربية للناشرين أن العدد الإجمالي لدور نشر الكتاب بالمغرب برسم الموسم الدراسي 2022-2023 (مع استثناء الناشرين الصغار جدا) بلغ قرابة 70 دارا، منضوية تحت لواء ثلاث جمعيات مهنية. وتضم منها 41 دارا تنشط في قطاع الكتاب المدرسي، وينتسب 23 عضوا منها إلى الجمعية المغربية للناشرين.

وهكذا، يظهر جليا أن سوق نشر الكتب المدرسية تعرضت للإغلاق في مرحلتها القبلية نتيجة آلية طلبات العروض المذكورة التي ظلت معطلة منذ سنة 2008، وأتاحت لدور النشر ذاتها الاستفادة من وضعية ريع حقيقية لأزيد من عشرين سنة. وأسفرت عن تحييد الآثار النفعية للمنافسة النزيهة والشريفة من خلال حث الناشرين على البحث أو حتى تقوية وضعياتهم الريعية بدلا من السعي نحو الابتكار أو الإبداع للنهوض بأنشطتهم.

ورُصدت الملاحظة ذاتها في المرحلة البعدية للسوق، إذ اصطدم تفعيل تعددية الكتاب المدرسي بغياب الرؤية بشأن المعايير الواجب اعتمادها من حيث اختيار الكراسة المدرسية والمراد اعتمادها من قبل مؤسسات التعليم المدرسي.

بعبارة أخرى، أي كراسة نود اختيارها لتدريس مادة معينة في مستوي محدد، في حين توجد في بعض الحالات أربع كراسات مصادق عليها من لدن وزارة التربية الوطنية وموجهة لنفس المادة ونفس المستوى الدراسي؟

من حيث المبدأ، تقع الإجابة على هذا السؤال، واختيار بالتالي الكتب المدرسية الملائمة، على عاتق المجالس التعليمية المحدثة على صعيد مؤسسة من مؤسسات التعليم العمومي (المدارس الابتدائية والثانويات الإعدادية والتأهيلية) بموجب المرسوم رقم 2.02.376 بمثابة النظام الأساسي الخاص بمؤسسات التربية والتعليم العمومي[34]. ووفقا للمادة 26 منه، أحدثت المجالس التعليمية وتناط بها مهام اختيار الكتب المدرسية الملائمة لتدريس مادة بمؤسساتها.

غير أن هذه الصلاحية لم تجد قط طريقها إلى التفعيل لغياب مسطرة دقيقة تتيح، وفقا لمسؤولي وزارة التربية الوطنية، للمجالس المذكورة اختيار الكتب الملائمة لكل مستوى دراسي. ولمعالجة هذا الوضع، قررت الوزارة سنة 2003، وبواسطة مذكرة مصلحية[35]، إسناد هذه المهمة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين عن طريق نياباتها بالعمالات والأقاليم.

لذلك، دعت هذه المذكرة، التي ألغت المرسوم المشار إليه أعلاه وحلت محله، إلى تشكيل لجنة اختيار، حسب السلك التعليمي، وتتكون بالخصوص من مفتشين ومديري المؤسسات والأساتذة وممثل واحد عن جمعية أباء وأولياء التلاميذ.

ويتعين على هذه اللجنة التقيد بمبدأ تعددية الكراسات بشكل يمكن من تجاوز استعمال الكتاب المدرسي في نفس الفصل، وضمان استعمال جميع الكتب المدرسية المصادق عليها في تراب كل نيابة تابعة للوزارة. وتنص المذكرة ذاتها على عدم إحلال هذه اللجنة، بأي حال من الأحوال، محل لجنة تقييم هذه الكتب التي سبق أن صادقت عليها الوزارة.

[34] مرسوم رقم 2.02.376 صادر في 1423 17 يوليو 2002 بمثابة النظام الأساسي الخاص بمؤسسات التربية والتعليم العمومي (الجريدة الرسمية، المطبعة العامة، عدد 5024، 25 يوليو 2002). تم تعديل وتتميم هذا المرسوم مرتين بمقتضى المرسوم رقم 2.04.675 الصادر في 25 دجنبر 2004 والمرسوم رقم 2.04.122 الصادر في 13 يوليو 2007.

[35] مذكرة رقم 103 مؤرخة في 07 غشت 2003 وصادرة عن مديرية المناهج بوزارة التربية الوطنية.

وتقوم هذه اللجان، عند الانتهاء من اجتماعاتها، بحصر قائمة الكتب المختارة لكل مادة دراسية في كل مستوى تعليمي، حسب عدد التلاميذ لكل مؤسسة تعليمية. وتعمل، لهذا لغرض، على إشعار الناشرين بنتائج أعمالها لضمان حسن تموين السوق المحلية المعنية.

ومنذ سنة 2003، ظلت المعايير المتحكمة في توزيع هذه الكتب غير محددة، مما يشير إلى أن الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين تباشر عمليا نوعا من التنظيم "الإداري" لعملية توزيع سوق الكتاب المدرسي بين مختلف دور النشر، في تعارض تام مع مبادئ المنافسة الحرة والنزيهة التي تحظر هذا النوع من الممارسات، الذي يفضي إلى إغلاق فعلي لسوق الكتاب المدرسي في مرحلته البعدية.

زيادة على ذلك، ومن أجل إلزام الناشرين بتنفيذ توجيهاتها والتحقق من تموين الأسواق بالكتب المدرسية بصفة منتظمة وكافية، يمكن لمصالح الوزارة وكذا فروعها، المتمثلة في الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، اللجوء إلى أحكام المادة 36 من دفتر التحملات (لسنة 2003) بغية إلزام الناشر، نائل الصفقة، بضمان توزيع الكتاب المدرسي وفق الآجال المحددة في الدفتر وفي جميع أقاليم وعمالات المملكة، وبالأعداد الكافية طبقا للخريطة المدرسية.

ووفقا لنفس المادة، يتعين عليه كذلك إخبار الوزارة بأعداد الكتب الموضوعة رهن إشارة موزعيه وممثليه بمختلف العمالات والأقاليم.

وعند حدوث كل تأخير في التوزيع أو نقص في كمياته، بدون سبب قاهر، يمكن للوزارة إقصاء الناشر المعني بصفة مؤقتة من المشاركة في المنافسة المقبلة. ولا يتجاوز هذا الإقصاء ثلاث سنوات كما لا يقل عن سنة واحدة.

3.3 سوق الكتاب المدرسي تفتقر للدينامية منذ تعليق الدعوات إلى المنافسة سنة 2008

بالرغم من كون سوق الكتاب المدرسي تظهر مفتوحة في وجه المنافسة، فمع انتفاء الشروط القانونية والتنظيمية للولوج إليها ومزاولة مهنة ناشر، تظل هذه السوق غير مفتوحة في وجه المنافسة.

ويعد العرض الحالي للكتب المدرسية الموجهة لمؤسسات التعليم المدرسي العمومية، المتكونة من 381 عنوانا (جميع المستويات والمواد الدراسية دون استثناء)، نتيجة للدعوات إلى المنافسة المطروحة في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2008، والمسندة لـ 36 ناشرا. ولم تعد الوزارة تفتح باب المنافسة إزاء المستويات والمواد المعنية بهذه الكراسات، جاعلة بذلك الناشرين، الذين حُظيت مشاريع الكتب المدرسية الخاصة بهم بالقبول، الجهات الفاعلة في السوق دون سواها، وذلك لأزيد من عشرين سنة بالنسبة لبعضهم.

وتظهر صوابية هذا الأمر أكثر، إذ بالرغم من المقتضيات المنصوص عليها في دفاتر التحملات، والتي تحدد مدة صلاحية الكراسة في ثلاث سنوات، لم تسري هذه القاعدة إلى حدود اللحظة بسبب عدم طرح أية دعوة إلى المنافسة منذ استكمال المشاورات المطلقة في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2008.

وفي غياب مشاورات جديدة، تباشر الوزارة، كلما اقتضتها الضرورة، تقويمات للكتب المدرسية المصادق عليها بواسطة ملحقات عقود موجهة لناشري هذه الكراسات فقط. ويتم بموجبها تمديد صلاحية الكتب في كل مناسبة لمدة سنة واحدة. وتعد هذه الوضعية شكلا من أشكال الريع المقنع يفضي إلى إطالة أمد احتكار نفس الناشرين لسوق الكتاب المدرسي بالمغرب.

وقد سبق وأن رصد مجلس المنافسة هذا الخلل سنة 2009، وأصدر رأيا حول وضعية المنافسة في سوق الكتاب المدرسي، أبرز من خلاله عددا من الاختلالات التي تعتري سيرورة الانتقاء. ودفعت هذه الخلاصة بالحكومة إلى إعادة النظر في دفتر التحملات الإطار، مراعية كافة ملاحظات المجلس وتوصياته.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه وتطبيقا لمقرر الوزير الأول الصادر في 07 يناير 2010، تقرر مراجعة دفاتر التحملات المتعلقة بالكتب المدرسية. وأفضى تفعيل القرار إلى إطلاق طلبات عروض سنة 2011 مؤطرة بصيغة جديدة من هذه الدفاتر.

بيد أن هذه العملية، التي طالما انتظرها مختلف الفاعلين في سوق النشر، وكذا هيئة التدريس وأولياء التلاميذ، توقفت فجأة بقرار من وزير التربية الوطنية آنذاك في سنة 2011، دون التشكيك في صحته من قبل الوزراء الذين جاؤوا بعده. وحسب التصريحات المستقاة من بعض الناشرين، أفضى إلغاء العملية إلى خسائر مالية كبيرة ناجمة عن الاستثمارات المنجزة.

4.3 سوق مفككة ظاهريا ومركزة بشدة من الناحية الاقتصادية

أتاحت الدعوات إلى المنافسة المطروحة سنة 2011، والتي ظلت دون تتبع وانصبت على الكتب المدرسية الموجهة للسلك الابتدائي، تسجيل مشاركة 68 ناشرا ضمنهم 25 فاعلا جديدا، مما يوحي بأن سوق الكتاب المدرسي تظل مفتوحة. غير أن افتحاص بنية العرض عن كثب في سوق الكتاب المدرسي كشف أن هذه البنية لم تشهد تغييرا جذريا، بالنظر إلى استمرار نفس دور النشر في مزاولة النشاط فيها لأزيد من عشرين سنة وبنفس عناوين الكتب المصادق عليها من لدن الوزارة، محققة بالتالي حصص سوق ظلت ثابتة تقريبا.

في الواقع، يثبت تحليل حصص سوق الناشرين، المحتسبة استنادا إلى العناوين المصادق عليه، كما يتضح من خلال الجدول الوارد بعده، صحة الخلاصة بشأن ركود السوق المذكرة، حيث ظلت حصص المتنافسين مستقرة تقريبا لأكثر من عشرين سنة. كما يكشف التحليل عن انقسام شديد لسوق النشر، حيث لا تتوفر دار النشر الرائدة سوى على حصة تبلغ حوالي 11 في المائة، في حين تمتلك الغالبية العظمى من دور النشر حصصا تقل عن 3 في المائة.

الجدول 7: حصص سوق دور النشر حسب عدد الكتب المدرسية والمستويات الدراسية

	دور النشر	عدد الكتب (كتب التلاميذ)				
		الابتدائي	الإعدادي	الثانوي	المجموع	النسبة المئوية
1	"الدار العالمية للكتاب – مكتبة السلام – مكتبة التراث العربي"	06	09	26	41	%10,76
2	"الشركة الجديدة دار الثقافة"	12	07	08	27	%07,09
3	"طوب إيديسون"	02	03	18	23	%06,04
4	"دار نشر المعرفة"	07	05	10	22	%05,77
5	"نادية للنشر"	02	06	14	22	%05,77
6	"افريقيا للشرق"	04	03	11	18	%04,72
7	"مطبعة المعارف الجديدة"	07	04	07	18	%04,72
8	"دار الرشاد الحديثة"	06	03	08	17	%04,46
9	"المكتبة الوراقة الوطنية"	11	05	01	17	%04,46
10	"صوماكرام"	10	03	02	15	%03,94
11	"مكتبة المعارف"	05	04	05	14	%03,67
12	"شركة النشر والتوزيع المدارس"	04	06	04	14	%03,67
13	"منشورات عكاظ"	10	02	02	14	%03,67
14	"إمارسي"	02	-	10	12	%03,15

15	"مكتبة الأمة"	06	02	03	11	%02,89
16	"دار النشر المغربية"	02	03	06	11	%02,89
17	"مكتبة المدارس"	04	03	03	10	%02,62
18	"الدار المغربية للكتاب"	03	05	02	10	%02,62
19	"دار التجديد"	01	01	05	07	%01,84
20	"مطبعة النجاح الجديدة"	03	01	03	07	%01,84
21	"مطبعة بني يزنسان"		-	06	06	%01,57
22	"أنتركراف"	-	02	04	06	%01,57
23	"سوشبريس"	05		-	06	%01,57
24	"دار الرسالة للنشر والتوزيع"		-	04	04	%01,05
25	"منشورات القصر"	-	02	02	04	%01,05
26	"الشركة الجديدة دار إحياء العلوم"	-	03	01	04	%01,05
27	"المسار للنشر"	-	01	03	04	%01,05
28	"الناشر الأطلسي"	01	-	02	03	%0,79
29	"الشركة العامة للكتاب – صومادیل"	-	02	01	03	%0,79
30	"شركة الكرباوي للتوزيع"	01	-	02	03	%0,79
31	"دار إحياء العلوم الحديثة"	-	-	02	02	%0,53
32	"إديت كونسيلتينغ"	-	-	02	02	%0,52
33	"مكتبة العلوم"	-	-	01	01	%0,26
34	"إديصوفت"	01	-	-	01	%0,26
35	"مكتبة الرشاد"	01	-	-	01	%0,26
36	"فضاء للنشر"	-	01	-	01	%0,26
المجموع		**116**	**87**	**178**	**381**	**%100**

المصدر: وزارة التربية الوطنية

غير أنه ومراعاة للروابط الرأسمالية والتجارية والعائلية لمسيري دور النشر، تتغير كثيرا بنية سوق الكتاب، حيث وفي رأي المهنيين الذين تم الاستماع إليهم، يتبين أن عدد هاما من الناشرين يشتغلون في تجمعات (عائلية أحيانا) أو فروع متعددة تابعة لنفس مالكي دور النشر. ويتعلق الأمر باستراتيجية تجارية أتاحت لهؤلاء المالكين الاستفراد بأكبر عدد ممكن من العناوين المصادق عليها ومنحها لشركات ذات شكل ووضع قانونيين مستقلين.

وهكذا، لا تعكس حصص السوق المشار إليها أعلاه سوى صورة مبتورة لبنية السوق التي تعتبر، في حقيقية الأمر، مركزة أكثر بسبب مشاركة أزيد من شركة نشر واحدة تابعة لنفس المجموعة في طلبات العروض التي تطلقها الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية. بمعنى آخر، تمكن فرعين أو أكثر من نفس المجموعة من إبرام عقود منفصلة مع الوزارة.

ومن تم، تكشف الصورة المصححة عن مستوى عال من التركيز الاقتصادي كما يستفاد من الجدول أسفله:

الجدول 8: حصص سوق دور النشر حسب الكتب المدرسية والمستويات الدراسية

	دور النشر	المدينة	عدد الكتب (كتب التلاميذ)				النسبة المئوية الموحدة
			ابتدائي	إعدادي	ثانوي	المجموع	النسبة المئوية	
1	"الدار العالمية للكتاب - مكتبة السلام - مكتبة التراث العربي"	الدار البيضاء	6	9	26	41	%10,76	%16,80
2	"طوب إيديسون"		2	3	18	23	%06,04	
3	"دار نشر المعرفة"	الرباط	7	5	10	22	%05,77	%16
4	"مطبعة المعارف الجديدة"		7	4	7	18	%04,72	
5	"مكتبة المعارف"		5	4	5	14	%03,67	
6	"دار التجديد"		1	1	5	7	%01,84	
7	"الشركة الجديدة دار الثقافة"	الدار البيضاء	12	7	8	27	%07,09	%9,71
8	"الدار المغربية للكتاب"		3	5	2	10	%02,62	
9	"نادية للنشر"	الرباط	2	6	14	22	%05,77	%9,70
10	"كبطعة بني يزناسن"		-	-	6	6	%01,57	
11	"أنتركراف"		-	2	4	6	%01,57	
12	"شركة الكرباوي للتوزيع"		1	-	2	3	%00,79	
13	"شركة النشر والتوزيع المدارس"	الدار البيضاء	4	6	4	14	%03,67	%6,55
14	"مكتبة المدارس"		4	3	3	10	%02,62	
15	"مكتلة العلوم"		-	-	1	1	%00,26	
16	"افريقيا للشرق"	الدار البيضاء	4	3	11	18	%04,72	%5,51
17	"الناشر الأطلسي"		1	-	2	3	%00,79	
18	"دار الرشاد الحديثة"	الدار البيضاء	6	3	8	17	%04,46	%4,72
19	"مكتبة الرشاد"		1	-	-	1	%00,26	
20	"مكتبة الأمة"	الدار البيضاء	6	2	3	11	%02,89	%3,94
21	"منشورات القصر"		-	2	2	4	%01,05	
22	"المكتبة الوراقة الوطنية"	الدار البيضاء	11	5	1	17	%04,46	
23	"صومكرام"	الدار البيضاء	10	3	2	15	%03,94	
24	"منشورات عكاظ"	الرباط	10	2	2	14	%03,67	
25	"إمارسي"	الدار البيضاء	2	-	10	12	%03,15	
26	"دار النشر المغربية"	الدار البيضاء	2	3	6	11	%02,89	
27	"مطبعة النجاح الجديدة"	الدار البيضاء	3	1	3	7	%01,84	
28	"سوشبريس"	الدار البيضاء	5	1	-	6	%01,57	
29	"دار الرسالة للنشر والتوزيع"	الدار البيضاء	-	-	4	4	%01,05	
30	"الشركة الجديدة دار إحياء العلوم"	الدار البيضاء	-	3	1	4	%01,05	
31	"دار إحياء العلوم الحديثة"	الدار البيضاء	-	-	2	2	%00,53	
32	"المسار للنشر"		-		1	3	%01,05	
33	"الشركة العامة للكتاب - صمومديل"	الدار البيضاء	-		2	1	%00,79	
34	"إديت كونسيلتينغ"	الدار البيضاء	-		-	2	%00,52	
35	"إديصوفت"	الدار البيضاء	1		-	-	%00,26	
36	"فضاء للنشر"		-		1	-	%00,26	
	المجموع		**116**	**87**	**178**	**381**	**%100**	

المصدر: وزارة التربية الوطنية – الجمعية المغربية للناشرين

في الواقع، ستتوفر دور النشر الأربع الأولى على حصة سوقية تراكمية تبلغ أزيد من 53 في المائة، أي أكثر من نصف حصص السوق. وإذا أضيفت دار النشر الخامسة، ستصل الحصة التراكمية إلى 63 في المائة.

ومن تم، يمكن الاستنتاج أن سوق الكتاب المدرسي تتسم، في حقيقتها، بتركيز شديد، وأن دور النشر تمكنت من اكتساب قوة سوقية أرخت وتستمر في الإرخاء بظلالها على النهوض بالسوق المذكورة. وينضاف إلى هذا التركيز الاقتصادي تركيز جغرافي على اعتبار أن المقرات الاجتماعية لجل شركات النشر، المؤسسة على شكل شركات مساهمة أو شركات ذات مسؤولية محدودة، تقع أساسا بمدينة الدار البيضاء، وبشكل ثانوي بمدينة الرباط.

4. تحليل الطلب على الكتاب المدرسي

أفضى تعدد الكتب المدرسية، المنبثق عن الإصلاح الذي جاء به الميثاق الوطني للتربية والتكوين لسنة 2000، إلى انفجار حقيقي في الطلب على هذه الكتب، إذ انتقلنا من كتاب واحد لكل تلميذ ومادة دراسية إلى 3 و4 كتب لكل مادة وتلميذ في المتوسط، مما يفسر الأحجام المنتجة سنويا لتلبية الطلب والتي بلغت 30 مليون نسخة سنة 2023. ويتعلق الأمر بطلب هائل ومنتظم وموسمي يُعبر عنه بمناسبة الدخول المدرسي ويرتكز على فترة معينة لا تتجاوز أسبوعين من شهر شتنبر من كل سنة.

1.4 طلب على الكتاب المدرسي هائل، منتظم وموسمي، تحدده مصالح وزارة التربية الوطنية

كما يتضح سابقا، تحدد مصالح وزارة التربية الوطنية، لاسيما الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، نوع الكتب المراد شراؤها والجهة التي ستُقتنى منها (دور النشر) بمناسبة كل دخول مدرسي. ويتحمل أولياء التلاميذ مسؤولية اقتناء الكتب التي تم تحديدها.

وعليه، يتوقف الطلب على الكتاب المدرسي بقوة على عدد التلاميذ المتمدرسين في الأسلاك الابتدائية والإعدادية والثانوية التأهيلية بمؤسسات التعليم المدرسي العمومي والخصوصي على حد السواء.

فضلا عن ذلك ووفقا للإحصائيات التي وفرتها مصالح الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، بلغ العدد الإجمالي للتلاميذ المتمدرسين في مؤسسات التعليم العمومي، بجميع الأسلاك (الابتدائية والثانوية الإعدادية والثانوية التأهيلية)، ما مجموعه 6.740.061 تلميذا برسم الموسم الدراسي 2022-2023. وينضاف إليهم تلاميذ مؤسسات التعليم الخصوصي الذين بلغ عددهم 1.191.780 تلميذا برسم الموسم الدراسي 2022-2023، بحيث يظل استعمال الكتاب المدرسي الرسمي بهذه المؤسسات إلزاميا. وبالتالي، يصل العدد الإجمالي للتلاميذ بالمغرب إلى 7,9 مليون تلميذا (بالمستوى الابتدائي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي).

2.4 طلب مدعم بقوة بواسطة الأموال العمومية وشبه العمومية

منذ سنة 2008، جرى دعم الطلب على الكتاب المدرسي بواسطة المشتريات العمومية التي تندرج في إطار تفعيل المبادرة الملكية "مليون محفظة"، التي تشكل أحد أوراش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. في الواقع، وعيا منها بتأثير النفقات المرتبطة بفاتورة المحفظة المدرسية على الأسر ذات الدخل المنخفض، قررت السلطات العمومية تحمل المصاريف المتصلة بالمستلزمات والكتب المدرسية لفائدة شريحة واسعة من التلاميذ المغاربة، لاسيما في العالم القروي وشبه الحضري.

وبلغ عدد المستفيدين من العملية، عند انطلاقها في 2008، حوالي مليون تلميذ بميزانية قدرها 235 مليون درهم[36]، والتي ازدادت بنسبة 135 في المائة لتبلغ 550,5 مليون درهم برسم الموسم الدراسي 2022-2023، خُصص منها 307 مليون درهم للكتب المدرسية، ما يمثل 56 في المائة من الميزانية.

[36] معطيات متوصل بها من لدن التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وزارة الداخلية.

وتتوخى عملية "مليون محفظة"، التي تشرف عليها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي تُجدد سنويا[37]، مكافحة الهدر المدرسي، وتعميم التعليم الأساسي على الأطفال في سن التمدرس، وضمان تكافؤ الفرص، ودعم الأسر المحتاجة.

ومن تم، بلغ عدد المستفيدين منها 4.848.820 تلميذا، منهم 62 في المائة في الوسط القروي و38 في المائة في الوسط الحضري. ويدرس أزيد من أربعة ملايين تلميذ، أي 83 في المائة من العدد الإجمالي للمستفيدين، بسلك التعليم الابتدائي، كما يتبين من خلال الرسوم البيانية الواردة بعده:

الرسم البياني 1: تطور عدد التلاميذ المستفيدين من عملية "مليون محفظة" في الفترة من 2016 إلى 2023

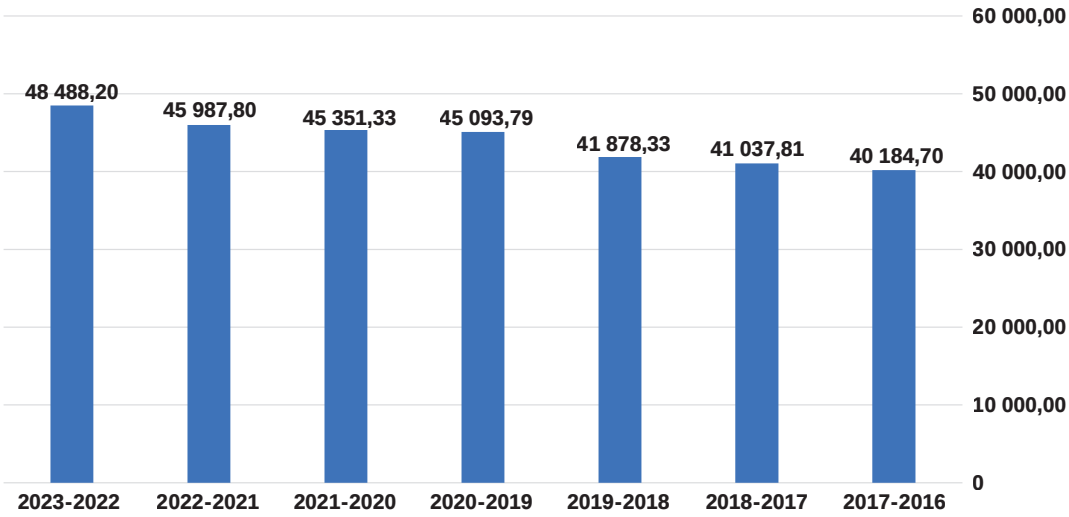

المصدر: التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (وزارة الداخلية)

الرسم البياني 2: توزيع التلاميذ المستفيدين حسب السلك الدراسي برسم السنة الدراسية 2022-2023

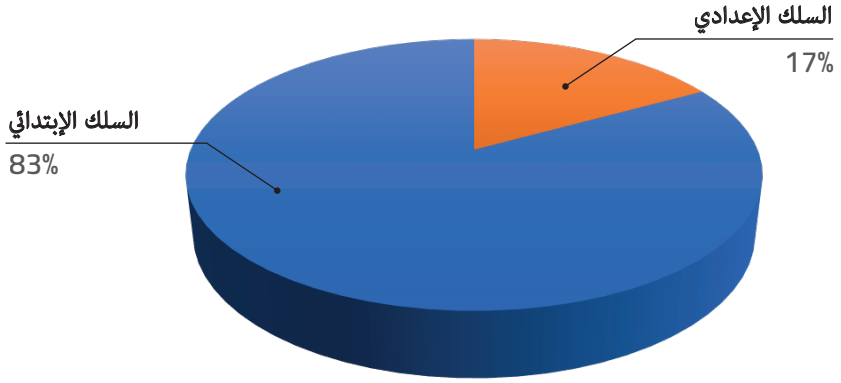

المصدر: التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (وزارة الداخلية)

[37] يرتقب وقف العمل بهذه العملية على المدى البعيد، والاستعاضة عنها بمساعدة مباشرة مستهدفة بفضل التعميم المقبل للسجل الاجتماعي الموحد.

الرسم البياني 3: تطور النفقات الإجمالية المرتبطة بعملية "مليون محفظة" في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في الفترة من 2016 إلى 2022 (بمليون درهم)

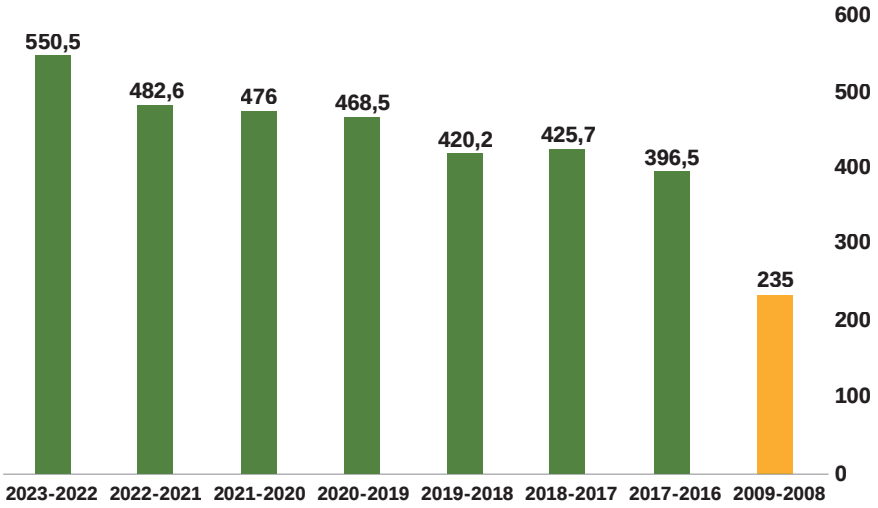

المصدر: التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (وزارة الداخلية)

الرسم البياني 4: توزيع تكلفة تفعيل المبادرة الملكية "مليون محفظة" حسب الجهات (بالدرهم)

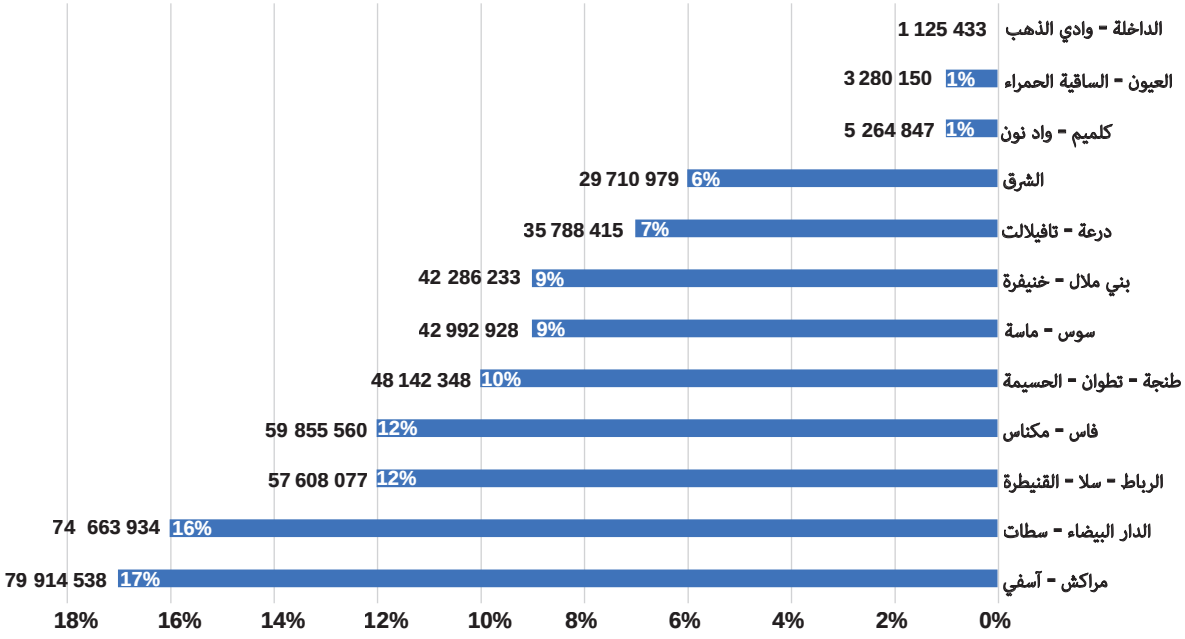

المصدر: التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (وزارة الداخلية)

زيادة على ما سبق، تستهدف عملية "ميون محفظة" تلاميذ التعليمين الابتدائي والإعدادي بشكل أكثر، وبصوة ثانوية السلك الثانوي، في كافة جهات المملكة، مع إيلاء أولوية لتلاميذ العالم القروي بغية تمكينهم من الاستفادة من المحافظ والكراسات واللوازم المدرسية كما يتضح من الرسم البياني أسفله:

الرسم البياني 5: توزيع التلاميذ المستفيدين حسب الجنس برسم السنة الدراسية 2022-2023

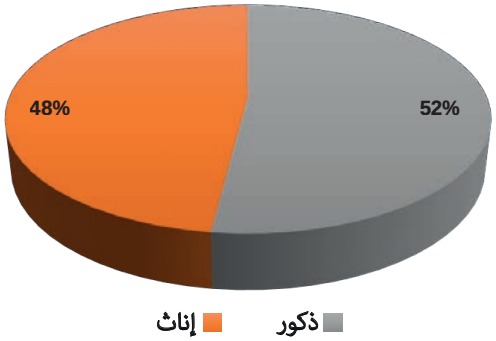

المصدر: التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (وزارة الداخلية)

الرسم البياني 6: توزيع التلاميذ المستفيدين بالوسطين القروي والحضري برسم السنة الدراسية 2022-2023

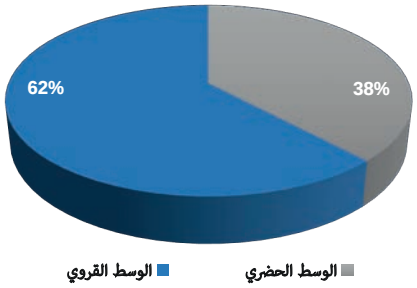

المصدر: التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (وزارة الداخلية)

الجدول 9: توزيع المستفيدين من المبادرة على الصعيد الوطني للفترة 2021-2022

المجموع على الصعيد الوطني	عدد المؤسسات المدرسية المستهدفة			المستفيدون من المبادرة								
	السلك الابتدائي	الوسط القروي	السلك الإعدادي	السلك الابتدائي			الوسط القروي			السلك الإعدادي		
				الفتيان	الفتيات	المجموع	الفتيان	الفتيات	المجموع	الفتيان	الفتيات	المجموع
	8163	5244	1122	2035924	1856053	3891977	1110269	1032970	214323	390280	316523	706803

الرسم البياني 7: توزيع الغلاف المالي لعملية "مليون محفظة" برسم السنة الدراسية 2022-2023 بمليون درهم

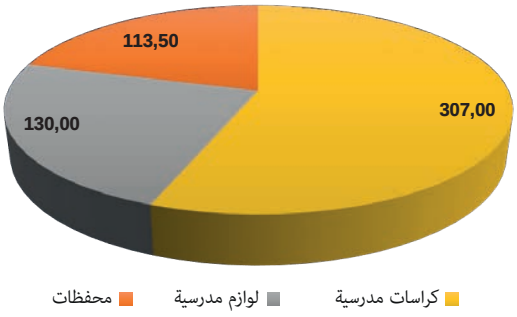

المصدر: التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (وزارة الداخلية)

كخلاصة لهذه الفقرة، يظهر جليا أن الطلب على الكتاب المدرسي، لاسيما الموجه للسلك الابتدائي، يُدعم بقوة بواسطة الأموال العمومية وشبه العمومية، ويلبي حاجيات 73 في المائة من التلاميذ المسجلين في التعليم العمومي. وبالنسبة لدور النشر، يمثل هذا الطلب نحو 77 في المائة من رقم المعاملات الذي تنجزه في سوق الكتاب المدرسي، أي 307 مليون درهم من أصل المجموع البالغ 400 مليون درهم.

3.4 الحالة الخاصة بالطلب على الكتاب المدرسي الموازي

يعد الكتاب المدرسي الموازي بمثابة كراسة مكيّفة تعتمدها المدارس الخصوصية كوسيلة تكميلية. ولا تعتبر أسعارها منظمة، غير أن محتوياتها تخضع للمراقبة البيداغوجية من لدن الأكاديميات التابعة للوزارة الوصية.

ويشكل هذا الفرع سوقا بحد ذاته، خاصة إذا احتكمنا لمستوى الأسعار، الذي يعتبر أعلى بكثير مقارنة بالكراسات المدرسية الرسمية، وكذا لآلية سير العرض والطلب في هذا الفرع.

في الواقع، تتسم الكتب المدرسية الموازية بالجودة من الناحية الجمالية والبيداغوجية، مقارنة بالكتب المدرسية الرسمية التي ينبغي أن تتقيد بصرامة بمتطلبات دفتر التحملات (عدد الصفحات التي لا يجب تجاوزها والمواصفات التقنية الواجب مراعاتها وعدد الدروس وطبيعة التعلم المراد تضمينه). ويتجسد ذلك في عدد أكبر من الصفحات وجودة أفضل في الورق، وكذا الأدوات البيداغوجية والديداكتيكية. ويعتبر سعرها، غير المنظم، أعلى من السعر المطبق على الكتاب الرسمي، إذ قد يتجاوز الفارق 10 مرات أو أكثر في بعض الأحيان.

وتواصل مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي، البالغ عددها 6860 مدرسة[38]، استقطاب عدد هام نسبيا، مقارنة بالتعليم العمومي، خاصة في السلك الابتدائي. وبلغ العدد الإجمالي للتلاميذ المسجلين فيها 1,08 مليون برسم الموسم الدراسي 2021-2022، من بينهم 777.073 تلميذا بالسلك الابتدائي. وفي الموسم الدراسي 2022-2023، وصل العدد إلى 1.191.780 تلميذا.

الرسم البياني 8: عدد التلاميذ في مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي حسب الأسلاك برسم الموسمين الدراسيين 2020-2021 و2021-2022

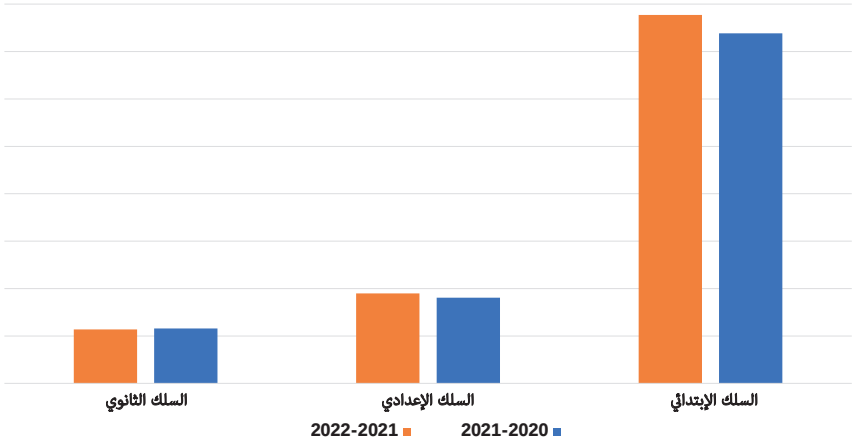

المصدر: وزارة التربية الوطنية

يكتسي الطلب على الكتاب المدرسي الموازي، وإن كان يقل أهمية من حيث الحجم بسبب العدد المحدود نسبيا للتلاميذ المسجلين فيه، يظل أكثر أهمية من حيث رقم المعاملات الذي تتمكن دور النشر من إنجازه بفضله، إذ يعادل تقريبا الرقم المنجز من بيع الكتاب المدرسي الرسمي المتمثل في 400 مليون درهم.

[38] إحصائيات متوصل بها من وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة برسم الموسم الدراسي 2021-2022.

وقد دفع هذا الطلب، الذي أضحى "مربحا" أكثر فأكثر، بدور النشر إلى تقسيمه حسب المؤسسات الموجهة لتلاميذ منحدرين من الأسر ذات الدخل المرتفع إلى حد ما. وبالتالي، لوحظ أن بعض الناشرين يعمدون إلى تصميم كراسات مدرسية موازية ومتطابقة في محتواها ومختلفة من حيث جودة الغلاف والورق. ومنها ظهر نفس الكتاب الموازي بجودة أقل، ويحمل غلافه أحيانا علامة "Eco" التي تعني اقتصادي. ويُباع بسعر أقل من سعر الكتاب الذي لا يحمل تلك العلامة.

5. تحليل بنية أسعار الكتاب المدرسي

كما استعرضنا أعلاه في هذا الرأي، تواصل الدولة تنظيم وتحديد أسعار الكتب المدرسية. وظلت على حالها منذ فترة تحديدها الأولية التي امتدت من 2002 إلى 2008، وتندرج باستمرار ضمن قائمة المنتجات والخدمات المحددة أسعارها.

في الواقع، اعتبرت السلطات العمومية أن الكتاب المدرسي يندرج ضمن "المنتجات الأساسية" بالنسبة للأسر، ويضطلع بدور اجتماعي وتربوي بارز. وبالتالي، يتعين على الدولة التدخل من أجل تحديد مستوى سعره وجعله في متناول الأسر ذات الدخل المنخفض.

وواكب هذا التدخل كذلك تطبيق النظام الجبائي الاستثنائي على المواد الخام الأساسية المتدخلة في صناعة الكتاب، أي الورق، حيث تنص المادة 123 من المدونة العامة للضرائب[39] على إعفاء الكتب غير المجلدة أو المجلدة تجليدا، التي تندرج ضمن الكتب المدرسية، من الضريبة على القيمة المضافة. ويمتد هذا الإعفاء أيضا إلى الورق المعد للنشر إذا كان موجها إلى مطبعة.

ويخضع استيراد الكتاب المدرسي لنظام تفضيلي للتعريفة الجمركية. وتُقبل معفاة من واجب الجمرك[40] الكتب المضبورة أو المجلدة تجليدا غير فاخر.

وتجدر الإشارة إلى أن مصالح التحقيق اصطدمت بغياب معطيات رسمية بشأن بنية أسعار الكتب المدرسية وأسعار تكلفتها، في الوقت التي تنظم فيه مصالح الدولة الأسعار ذاتها. وبرر ممثلو وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية المنافسة والأسعار والمقاصة) هذا الغياب بكون الأسعار المحددة في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2008 تعكس في الواقع الأسعار المقترحة من لدن دور النشر التي رست عليها الدعوات إلى المنافسة التي أطلقتها الوزارة، تبعا لمنطق العرض "الأقل ثمنا" المطبق في الصفقات العمومية. من جانبهم، لم يتمكن ممثلو وزارة التربية الوطنية من الإدلاء بأية وثائق تبرر "العروض المالية" "الأقل ثمنا" المقبولة من دور النشر الحائزة على الصفقات، بالرغم من رسائل التذكير المتعددة التي وُجهت إليهم في هذا الموضوع.

ولتخطي هذه الوضعية، ربطت مصالح التحقيق الاتصال بالمهنيين النشطين في سوق الكتاب المدرسي، لاسيما الجمعية المغربية للناشرين، التي مدتها بدارسة أنجزتها سنة 2022 دعما لمطالبها الموجهة إلى السلطات العمومية من أجل الرفع من الأسعار.

علاوة على ذلك وبالرغم من القيمة النسبية لهذه الدراسة التوجيهية والمستندة أساسا إلى تقديرات وليس إلى محاسبة تحليلية التي لا يمسكها المهنيون، إلا أنها تتيح على الأقل صورة أقرب لواقع السوق، والذي خضع بدوره للتمحيص عبر الاستعانة بأحد المهنيين من أجل تقدير السعر الحقيقي للكتب المدرسية المصادق عليها من قبل الوزارة الوصية.

[39] المدونة العامة للضراب، طبعة 2023، المحدثة بمقتضى المادة 5 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.232 الصادر في 10 من ذي الحجة 1427 (الموافق لـ 31 دجنبر 2006)، كما تم تغييره وتتميمه.

[40] ظهير 03 ماي 1952 بتحديد النظام الجمركي الجاري على بعض أصناف المطبوعات.

ومن تم، أبانت هذه الدراسة عن بنية سعر الكتاب المدرسي على النحو التالي:

- تمثل تكلفة الورق الخام باستثناء مصاريف الإرسال والهامش 42 في المائة من سعر بيع الكتاب المدرسي للعموم عوضا عن 26 في المائة قبل الارتفاع المسجل في هذه السنة؛
- يتراوح سعر تكلفة طبع الكتاب ما بين 71 و85 في المائة من سعر البيع للعموم؛
- تتراوح تكلفة الورق ما بين 55 و60 في المائة من سعر الطبع بالنسبة لسحب أزيد من 100.000 نسخة؛
- تتفاوت تكلفة الإنتاج للصفحة الواحدة ما بين 0,06 و0,07 درهم، وتعتبر قريبة جدا من سعر البيع للعموم المتمثل في 0,08 درهم؛
- يبلغ هامش ربح الكتبي 20 في المائة.

انطلاقا من هذه البنية ووفقا للمعطيات المستقاة من الجمعية المغربية للناشرين، تتوزع تشكيلة سعر الكتاب المدرسي على النحو التالي:

الرسم البياني 9: بنية سعر بيع الكتاب المدرسي للعموم

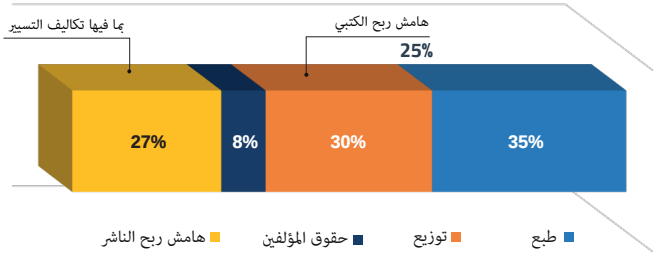

المصدر: الجمعية المغربية للناشرين

ومن خلال إجراء تمحيص بسيط لدى أحد المهنيين وإعادة احتساب تكلفة الطبع، المتضمنة لتكلفة المادة الأولية المطابقة للمراجع والمعايير المحددة في دفتر التحملات المتعلق بكراسة اللغة العربية للسنة الثالثة إعدادي، يتم الاحتساب التقديري للسعر الحقيقي للكتب المدرسية، المختارة على سبيل المثال، على الشكل التالي:

الجدول 10: الاحتساب التقديري لتكلفة كراسة اللغة العربية الرسمية للسنة الثالثة إعدادي

الكراسة الرسمية لمادة اللغة العربية للسنة الثالثة إعدادي			
السعر الحقيقي التقديري			سعر البيع للعموم
تكلفة الطبع	15 درهما	35%	24,6 درهما
هامش ربح الناشر	11,5 درهما	27%	
حقوق المؤلف	3,4 درهما	8%	
هامش ربح الموزع + الكتبي	12,84 درهما	30%	
المجموع	**42,74** درهما	**100%**	
فارق بـ 18,4 درهما			

المصدر: مصالح التحقيق استنادا إلى معطيات توصلت بها خلال جلسات الاستماع

يُستشف مما سبق أن تكلفة المادة الأولية وطبع هذا الكتاب المدرسي تناهز 60 في المائة من سعر البيع للعموم. وإذا أضفنا إليها نسبة هوامش ربح الكتبي، لن يتبقى سوى 20 في المائة من سعر البيع لتغطية

تكاليف الناشر وهوامش ربح، وحقوق المؤلف وتكاليف النقل والتوزيع وهوامش ربحهما. ويتبين من هذا الاحتساب التقديري أن سعر الكتاب المدرسي المحدد لا يعكس حقيقة سعر تكلفته.

وثمة ملاحظة أخرى تسترعي الانتباه في هذا التحليل، وتتمثل في وجود ازدواجية معالجة الكتاب المدرسي "الأساسي أو الرسمي" الموجه للمدارس العمومية والخصوصية المغربية من جهة، والكتاب "المكيف أو الموازي" الموجه للمدارس الخصوصية من جهة أخرى، إذ في الوقت الذي يخضع فيه الأول لتنظيم صارم، لاسيما من خلال الأسعار وفتحه في وجه المنافسة، لا يواجه الثاني أية قيود وتظل قناة تسويقه وتعميمه وتوزيعه حرة، خاصة من حيث الأسعار التي قد تتجاوز أسعار الكتاب الأساسي بعشرة أضعاف.

وبخصوص الكتاب المدرسي الرسمي، ثمة سبب يدعو للتساؤل عن دوافع عدم لجوء وزارة التربية الوطنية إلى تطبيق أحكام دفاتر التحملات التي تنص على مراجعة الكتاب المدرسي كل ثلاث سنوات (المحتوى وشكل الغلاف والورق)، وسعره كل سنتين تبعا لتذبذبات سعر المادة الأولية.

وخلاصة لهذه الفقرة، يظهر أن الشروط التي كانت تتحكم في تحديد أسعار الكتاب المدرسي تطورت بدرجة كبيرة، ولم تعد تتطابق مع واقع سوق الكتاب المدرسي الحالي. كما أن تطورات ظروف سوق الكتاب المدرسي ببلادنا لم تعد تتطابق مع تلك التي عللت تنظيمه من طرف الدولة سنة 2002. وعليه، تظهر حتمية تقييم الوضعية الحالية لهذه السوق، على ضوء أحكام المادة 3 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، قصد رصد السبل الكفيلة بإعادة الدينامية لسير المنافسة به.

سابعا: دراسة مقارنة لبعض التجارب الدولية (مقارنة معيارية دولية)

في سياق تحليل سير المنافسة في سوق الكتاب المدرسي بالمغرب وتقييمها، سيتيح إجراء دراسة مقارنة لعدد من التجارب الدولية تسليط الضوء على أوجه التقارب والتباعد التي تسم سير سوق الكتاب المدرسي في هذه البلدان، وأشكال التقنين التي تنفذها، ودور الجهات الفاعلة المعنية.

1. التجارب الأوروبية

بصفة عامة، انكبت البلدان الأوروبية على تطوير سياسات عمومية مختلفة في مجال الكتاب المدرسي، تراعي تاريخ كل بلد وخصوصياته السوسيولوجية والثقافية، حيث تتابين[41] الأنظمة. ففي بلدان على غرار ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا والبرتغال، يتولى المدرسون اختيار الكراسات المدرسية المتعددة والمتنوعة حسب المادة والمستوى الدراسي. وفي اليونان ولوكسمبورغ وإسبانيا، ثمة نظام اعتماد رسمي إلزامي لإدراج كراسة مدرسية في البرنامج التعليمي للتلاميذ. وفي الوقت الحاضر، يتأقلم هذا التنوع في السياسات العمومية مع العوامل الثقافية والسوسيو-اقتصادية لكل بلد، وينعكس على درجة نجاح كل نظام من أنظمة التعليم.

وسيتدارس المجلس نموذجين أوروبيين في سياق الرأي الحالي، وهما النموذجين الإيطالي والفرنسي. وتعزى أسباب اختيارهما إلى قربهما من النموذج المغربي من جهة، وتباعدهما عنه من جهة أخرى. وستوفر هذه المقارنة بلا شك تفسيرات أو على الأقل تسليط الضوء على فشل منظومتنا، كما ستوفر سبلا للتفكير بهدف تحسين الأداء.

1.1 التجربة الإيطالية

سبقت سلطة المنافسة الإيطالية نظيرتها المغربية في مجال تحليل المنافسة في سوق الكتاب المدرسي على الصعيد الوطني، إذ نشرت بخصوصها قرارين. تعلق الأول بدراسة المرحلة الثانية من مشروع التركيز الاقتصادي المبلغ لديها (في نونبر 2021). وجاء القرار الثاني استنادا إلى إحالة ذاتية باشرتها (في فبراير 2022)، وأثبتت

[41] شوبين آلان (Choppin Alain) (1992): "Les manuels scolaires: histoire et actualité"، باريس، Hachette Education.

ممارسة تتعلق بإبرام اتفاق عمودي بين دارين للنشر في هذه السوق. وتضمنت تعهدات حددتها السلطة من أجل الحد من انعكاساته على المنافسة في السوق المذكورة. غير أن السوق المحددة في إطار هاذين القرارين انحصر في الكتب المدرسية الموجهة لتلاميذ المدارس العمومية على الصعيد الوطني.

في إيطاليا، لا يستند نظام نشر الكتاب المدرسي وطبعه وتوزيعه مطلقا إلى طلبات العروض أو الدعوات للمساهمة العمومية، إذ تقوم وزارة التربية الوطنية الإيطالية سنويا بنشر المحاور الكبرى الواجب تطويرها في الكراسات المدرسية حسب المستويات والمواد. ولا يوجد برنامج وطني وإلزامي، أي بعبارة أخرى، يتمتع الناشرون بحرية واسعة في تكييف الكتب مع حاجيات التلاميذ وأولياء أمورهم، مراعين في ذلك العوامل الثقافية والسوسيو-اقتصادية بكل جهة من جهات البلد. ويتعلق الأمر بتصور لامركزي جدا.

وهكذا، يمكن للناشرين الناشطين في سوق الكتاب المدرسي (البالغ عددهم الإجمالي 48) اختيار بحرية الكراسات المدرسية المراد نشرها ووضعها رهن إشارة "المستهلكين" في السوق. وثمة نوعان من المستهلكين المستهدفين: الأساتذة الذين يختارون الكراسات أولا وأولياء الأمور الذين يشترونها فيما بعد.

ومن تم، يمكن لهؤلاء الناشرين إنتاج الكتب المدرسية سنويا وتسويقها لدى الأساتذة في المدارس بواسطة جهات فاعلة معروفة باسم "وسطاء" (300 وسيطا نشيطا في المجموع). وأخيرا، يُوصى أولياء أمور التلاميذ في كل فصل دراسي باستعمال الكتب المدرسية المختارة من قبل الأساتذة. بمعنى آخر، يمكن لفصول دراسية تابعة لنفس المستوى وتتواجد بالمدرسة ذاتها تتبع الدروس المقررة في كراسات مختلفة.

ويتيح النظام الإيطالي حرية تحديد سعر الكتاب المدرسي. بيد أن الوزارة الوصية تقوم بتحديد سقف للسعر الشامل التقديري للمحفظة حسب المستوى الدراسي (الكراسات والدفاتر واللوازم). ووفقا لمصالح التحقيق بسلطة المنافسة، تتيح هذه السياسة ممارسة منافسة عن طرق الرفع من الجودة من جهة، وخفض الأسعار من جهة ثانية.

2.1 التجربة الفرنسية

تتسم وضعية الكتاب المدرسي بفرنسا، مقارنة بمثيلتها السائدة في بلدان أوروبية أخرى، بتصور مركزي وحتمي شديد للبرامج الدراسية، حيث تتمثل إحدى الوظائف المركزية لهيئة المفتشين في الحرص على التفعيل الصارم لهذه البرامج.

في المقابل، يتولى الناشرون تأويل البرامج بكل حرية. وتقع على عاتق الأستاذ مسؤولية اختيار الدعامة البيداغوجية الأساسية التي تمثلها الكراسة المدرسية. وتشكل هذه المبادئ، التي تعود جذورها إلى القرن التاسع عشر، صرح المنظومة التعليمية الفرنسية التي تستند إلى مدارس إلزامية تعمل بموجب قانون جول فيري لسنة 1881 ومشفوعة ببرامج وطنية وإجبارية، تتأسس على مبدأ المساواة في التعليم وترك اختيار الكراسات للأساتذة كرمز للحرية البيداغوجية.

وتخضع العلاقات التي تجمع وزارة التربية بالناشرين لتنظيم خاص يلزم مصالحها بنشر كل تغيير في البرامج الدراسية 14 شهرا على الأقل قبل تفعيلها، بغية تمكين الناشرين من مدة زمنية كافية لتصميم الكتب وصناعتها. وتُنظم لقاءات بين المسؤولين الوزاريين المكلفين بالبرامج والناشرين (مجموعات تقنية حسب التخصص أو المادة) بهدف شرح أهداف البرنامج وغاياته.

ضمن هذا المخطط، يسعى الناشرون، بحكم الطبيعة، إلى نيل دعم الأساتذة واصفي الكتب المدرسية كخطوة تحظى بالأولوية. ويتم تصميم الكراسات حسب رغبات الأساتذة الذين يشكلون العمود الفقري للمنظومة. ويتعلق الأمر بخيار جماعي لكافة أساتذة كل مادة بالمؤسسات وقائم على منطق توافقي.

من الناحية الاقتصادية، يتسم النموذج الفرنسي بمجانية الكراسات المدرسية التي تتحملها الحكومة المركزية مباشرة بالنسبة للسلك الابتدائي، والأقاليم التي تدبر الإعداديات، والجهات التي ترعى الثانويات.

وتأسس مبدأ مجانية التعليم الابتدائي العمومي تزامنا مع نهاية القرن التاسع عشر وبمقتضى القانون الصادر في 16 يونيو 1881[42]. وتوسع نطاق المجانية ليشمل التعليم الثانوي بموجب القانون المؤرخ في 31 ماي 1933. ويتسم التعليم الموفر في المدارس والمؤسسات العمومية بالمجانية.

وتعد الكراسات المدرسية وكذا المعدات واللوازم ذات الاستخدام الجماعي مجانية إلى غاية الصف الثالث. وتتحمل الأسر في أغلب الأحوال تكاليف الكراسات في الثانويات. وتستمر هذه المجانية، التي سنها المرسوم رقم 85.269 المؤرخ في 25 فبراير 1985[43]، في إثارة النقاش والسجال في المشهد السياسي بمناسبة كل دخول مدرسي[44].

غير أن هذا النموذج أتاح لفرنسا تطوير صناعة نشر حقيقية عند نهاية القرن التاسع عشر بغية الاستجابة للطلب العمومي على الكتاب المدرسي، حيث تأسست في ذلك الوقت دور النشر الرئيسية والمعروفة والتي تتحكم حاليا في سوق النشر، من ضمنها "Belin" و"Hachette" و"Hatier" وأخرى على غرار "Bordas" و"Nathan" و"Albin Michel" التي رأت النور مع بداية القرن العشرين.

2. **التجربة الآسيوية: حالة كوريا الجنوبية**[45]

تتصدر كوريا الجنوبية تصنيف البرنامج الدولي لتقويم مكتسبات التلاميذ (PISA)، وتشتهر بتوفرها على أحد الأنظمة التعليمية الأكثر فعالية وابتكارا في العالم.

وينظم مرسوم رئاسي الكتب المدرسية بالبلاد، المعروفة باسم "كتب المناهج الدراسية"[46]، حيث يؤطر الترخيص لها والاعتراف بها ونشرها وانتقائها وتقييمها.

ويشتمل النظام التعليمي الكوري على ثلاثة أنواع من الكتب المدرسية:

1. **الكراسات الرسمية:** تتولى وزارة التعليم تصميمها وتطويرها، وتمتلك حقوق المؤلف المرتبطة بها. ويتم وصف هذه الكراسات، الموجهة أساسا إلى السلك الابتدائي والبالغ عددها 120 كراسة، بالنسبة للحقول المعرفية التي تستهدف الوحدة والهوية الوطنية، وتنمية مواقف المتعلمين إزاء التعلم. وتتضمن بالخصوص اللغة الكورية والأخلاق والرياضيات والحياة الذكية. وتتوزع المواد الأخرى، على غرار العلوم والفيزياء والتكنولوجيا والاقتصاد واللغة الإنجليزية والفنون واللغات الأخرى الأجنبية، بين الكراسات المرخص لها والأخرى المصادق عليها على مستوى السلكين الإعدادي والثانوي.

2. **الكراسات المرخص لها:** يُعهد بتطويرها إلى دور النشر وتخضع لموافقة وزارة التعليم وتصادق عليها قبل استعمالها بالمدارس. وبلغ عددها 1027 كراسة مرخص لها برسم سنة 2022.

---

[42] القانون المؤرخ في 16 يونيو 1881 القاضي بسن المجانية المطلقة للتعليم الابتدائي في المدارس العمومية، والمعروف باسم قانون "جول فيري" (Jules Ferry) و"بيرل بول" (Bert Paul)، الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية الصادرة في 17 يونيو 1881.

[43] المرسوم رقم 85.269 المؤرخ في 25 فبراير 1985 المحدد لقائمة النفقات البيداغوجية التي تتحملها الدولة، والقاضي بتطبيق مقتضيات المادة 14 من القانون رقم 83.8 المؤرخ في 7 يناير 1983، والذي نسخه وحل محله، منذ سنة 2004، المرسوم رقم 2004.703 المؤرخ في 13 يوليوز 2004 المتعلق بالأحكام التنظيمية للكتابين الأول والثاني من مدونة التربية.

[44] المرسوم رقم 85.269 المؤرخ في 25 فبراير 1985 المحدد لقائمة النفقات البيداغوجية التي تتحملها الدولة، والقاضي بتطبيق مقتضيات المادة 14 من القانون رقم 83.8 المؤرخ في 7 يناير 1983، والذي نسخه وحل محله، منذ سنة 2004، المرسوم رقم 2004.703 المؤرخ في 13 يوليوز 2004 المتعلق بالأحكام التنظيمية للكتابين الأول والثاني من مدونة التربية.

[45] معطيات مستقاة في إطار جلسات الاستماع المنعقدة مع وزارة التربية الوطنية.

[46] تضم هذه التسمية كراسة التلميذ ودليل الأستاذ وجميع المعدات الديداكتيكية الإضافية.

3. **الكراسات المصادق عليها:** يتعلق الأمر بكراسات مدرسية تكميلية تصادق عليها السلطات المحلية والمؤسسات المدرسية، وتهم حصرا السلكين الإعدادي والثانوي.

وفي الوقت الذي تمارس فيه وزارة التعليم بكوريا الجنوبية صلاحيات تصميم الكتب المدرسية والموافقة عليها، تناط مهام الإشراف على جودة هذه الكراسات بمؤسسة البحث في الكتب المدرسية والتابعة للوزارة، غير أنها تتمتع باستقلالية بارزة.

وفي إطار ممارستها لمهامها، تنجز المؤسسة المذكورة دراسات وأبحاث، وتنشر مجلات لأبحاث علمية حول الكتب المدرسية. وتتولى كذلك جمع المعطيات حول الكراسات المدرسية الجاري بها العمل بغية الرفع من جودتها البيداغوجية، تكريسا لمبدأ "الجودة أولا والنشر لاحقا".

فضلا عن ذلك، عملت المؤسسة على وضع نظام إلكتروني لتجويد الكتب المدرسية. وتتكب على رصد الأخطاء الواردة في الكراسات المدرسية ونشر التصحيحات على البوابة الإلكترونية المؤسسية لوزارة التعليم[47]. وتعد المؤسسة بمثابة همزة وصل حقيقية بين الوزارة والناشرين.

ثامنا: الخلاصات والتوصيات الرئيسية

1. الخلاصات الرئيسية

1. أضحى النموذج الاقتصادي الذي تقوم عليه سوق الكتاب المدرسي يأتي بنتائج عكسية، حيث يرتكز على **العرض والطلب المدعومين على نحو مصطنع من الأموال العمومية وشبه العمومية**، ولا يتماشى مطلقا مع الواقع الاقتصادي للسوق.

2. إنتاج ضخم من الكتب المدرسية يتراوح **ما بين** 25 و30 **مليون نسخة من الكراسات مبرمجة ومصممة "لاستخدامها لمرة واحدة" فقط**، أي ما يعادل استهلاكا يصل إلى 3 أو 4 كتب في المتوسط لكل تلميذ وفي كل سنة، متسببا في إهدار هائل للموارد والمواد والطاقة لبلادنا.

3. يطغى على هذا الإنتاج الكراسة الورقية المطبوعة التي تحتل مكانة جوهرية في مسار التعلم بالمدارس العمومية المغربية. ولا تزال تحتفظ بخصوصيتها ككراسة وحيدة غير مشمولة بالأدوات المساعدة على غرار الأقراص المضغوطة وأجهزة النواقل التسلسلية العامة (USB) وغيرها. في الواقع، لا توجد كراسة مدرسية في سوق مجهزة بدعامة رقمية تكميلية، خلافا لبلدان أخرى حيث تُرفق مجموعة من الوسائط الرقمية بالكراسة.

4. نسبة عالية من تركيز السوق في سوق الكتاب المدرسي، بالرغم من التعدد الواضح لدور النشر، مع **تركيز جغرافي عالي** في مدينة **الدار البيضاء** ثم في مدينة الرباط. من الناحية الفعلية، تتحكم مجموعات الناشرين الأربع الأولى في أزيد من 53 في المائة من سوق الكتاب المدرسي. وإذا أضيفت المجموعة الخامسة، ترتفع هذه الحصة إلى 63 في المائة.

5. تعد سوق الكتاب المدرسي مغلقة تماما في مرحلتها القبلية، تفضي إلى خلق **وضعيات ريع حقيقية اكتسبها نفس الناشرين المعتمدين منذ عشرين سنة.** وظلت حصصهم السوقية ثابتة تقريبا طيلة هذه الفترة.

[47] على سبيل المثال، نشرت المؤسسة، سنة 2015، مجموعة من الأخطاء بلغ عددها 13.260 (معطيات مستقاة من وزارة التربية الوطنية في إطار الزيارة الدراسية المنجزة لكوريا الجنوبية).

6. **يتخذ فتح سوق الكتاب المدرسي في وجه المنافسة طابعا مقتطعا**، حيث احتفظت الإدارة بصلاحية تحديد شروط الدخول إليها عبر تحديد شروط دفاتر التحملات المشكلة لطلبات العروض وتحديد أسعار الكتب المدرسية الذي ظل ثابتا لأزيد من عشرين سنة.

7. حول الانفتاح الجزئي لسوق الكتاب المدرسي في مرحلتها القبلية الكتاب المدرسي، من الناحية الواقعية، من أداة بيداغوجية إلى منتوج تجاري أساسا، مشكلا بالتالي المصدر الأول للدخل للناشرين والكتبيين. وبالتالي، يأتي أزيد من نصف **رقم المعاملات الإجمالي لسوق النشر، المقدر بـ** 800 **مليون درهم، من سوق الكتاب المدرسي** (400 **مليون درهم**).

8. تفاقم الاعتماد القوي على دور نشر الكتاب المدرسي مؤخرا من جانب العرض **بدعم منحته الدولة بغلاف مالي قدره** 101 **مليون درهم** من أجل تحمل الزيادة في أسعار بيع الكتب المدرسية بنسبة 25 في المائة فقط، الممنوحة للناشرين للاستجابة لمطلبهم بالزيادة في الأسعار على إثر ارتفاع تكاليف المواد الخام الخاصة بهم، كما يتضح من خلال سعر الورق الذي عرف ارتفاعا بأكثر من 103 في المائة.

9. تم تسجيل هذا **الاعتماد القوي** كذلك على مستوى الطلب على الكتاب المدرسي المدعم على نطاق واسع بواسطة **الأموال العمومية وشبه العمومية والمعبأة في إطار عملية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المسماة "مليون محفظة".**

وتم تخصيص غلاف مالي قدره 370 **مليون درهم من أصل ميزانية إجمالية تبلغ** 550,5 **مليون درهم، برسم الموسم الدراسي** 2022-2023، **لاقتناء الكتب المدرسية.**

10. أُنجز التطور الكمي لسوق الكتاب المدرسي على حساب جودة شكله ومحتواه، جاعلا منه منتوجا تجاريا بسيطا حيث تفوق اعتبارات تكلفة الإنتاج بكثير الاعتبارات المتعلقة بالمحتوى. وهكذا، لا تتجاوز **حقوق المؤلف** التي تكافئ الإنتاج الفكري لمحتوى هذه الكتب سوى 8 **في المائة من سعر الكتاب المدرسي.**

11. لم يتم مراجعة أسعار الكتب المدرسية التي تحددها الدولة منذ الفترة الممتدة من 2002 إلى 2008، حيث لم يتم التقيد بالمسطرة القانونية والتنظيمية لتحديد أسعارها في جل الحالات. في الواقع، حددت أسعار 9 من أصل 381 كتابا فقط تبعا للرأي الإيجابي للجنة الأسعار المشتركة بين الوزارات والذي تم نشره بالجريدة الرسمية. وعمدت الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية إلى تحديد أسعار الكتب المتبقية البالغ عددها 372 كتابا، بصفة مباشرة، تبعا لطلبات العروض التي أطلقتها ودون المرور عبر اللجنة المذكورة.

12. **تم الإبقاء على أسعار الكتب المدرسية منخفضة بشكل مصطنع وعلى حساب جودتها "المادية" ومحتوياتها**، كما يتضح من الجودة الرديئة للورق بوزن يقلص بشكل متزايد متسببا في زيادة تحمل تكاليف الصفحات ورسوم توضيحية لا ترقى إلى المعايير، وغيرها. في الواقع، أضحت الكتب المدرسية أقل جاذبية بالنسبة للتلاميذ، بل بات بعضهم يشمئز منها، مما يحرمهم بالتالي من التعلمات الأساسية التي يفترض أن توفرها هذه الكتب.

13. لم يشرع في إرساء إطار قانوني ينظم الكتاب المدرسي **إلا في سنة** 2019 **مع صدور القانون الإطار رقم** 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. غير أن هذا الأخير أفرد مادة واحدة فقط

متعلقة بالكتاب المدرسي. وتنص المادة 28 منه على إحداث لجنة دائمة واستشارية لدى وزارة التعليم ويُستطلع رأيها بمناسبة تجديد المناهج أو مراجعتها أو هما معا. ولم يتم نشر المرسوم التطبيقي الخاص بهذه اللجنة في الجريدة الرسمية إلا في سنة 2021. كما لم يتم تعيين أعضائها بعد.

14. **التقنين الإداري لسوق الكتاب المدرسي المطبق على الأعوان الاقتصاديين الناشطين فيها**، يتسم بالتواجد المطلق للوزارة المكلفة بالتربية الوطنية في المراحل القبلية والبعدية للسوق بواسطة المقررات والمنشورات والمذكرات المصلحية والرسائل والمراسلات الإدارية الأخرى، والتي تخلق بيئة قانونية متقلبة وغير قابلة للتنبؤ.

وأفضى هذا "المنطق التوجيهي" الإداري إلى غياب الحس الإبداعي البيداغوجي، بحيث دفع الناشرين إلى الإبقاء على الأدوات البيداغوجية ذاتها ما عدا بعض التغييرات في الهامش.

وتكرست هذه الوضعية من خلال منع الناشرين من تجريب المنهجيات البيداغوجية للكتب الخاصة بهم واختبارها في أقسام فعلية، محرما إياهم من استخلاص الدروس المستفادة أو إجراء تقييم ملموس استنادا إلى التعلمات الفعلية للتلاميذ.

ومن تم، تحول إعداد الكراسات المدرسية إلى عمل نظري خالص أو حتى نظري، لا يتقابل مع ردود أفعال المدرسين والتلاميذ.

وبالتالي ومع مرور الزمن، انتهت تداعيات التقنين الإداري بتثبيط أية مبادرة لممارسة المنافسة بين الناشرين.

15. **لم يحقق تعدد وتنوع الكتاب المدرسي الأهداف المنشودة**، سواء من حيث تطوير صناعة نشر وطنية فعالة، أو تجويد الكتاب المدرسي على مستوى الشكل والمحتوى معا.

16. **أفضى تعدد الكتاب المدرسي وتنوعه كذلك إلى تفكيك عرض الكتاب المدرسي بين عدد كبير من الناشرين متوسطي وصغار الحجم**، والذين لا يتوفرون دائما على الوسائل المالية والتقنية اللازمة لتطوير مجموعات حقيقية للكتاب المدرسي المصممة حسب مستوى التعلم أو المادة. وترتب عن هذا التفكك تباين وغياب للاستمرارية في المحتوى الديداكتيكي والبيداغوجي للكتب المدرسية.

17. **توزيع واختيار الكتب المدرسية** التي تنشرها دور نشر مختلفة وتتمحور حول نفس المواد المختارة من قبل مختلف الأكاديميات التابعة للوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، **ولا تمكن التلاميذ من مواصلة تعلمهم بشكل طبيعي إذا قاموا بتغيير المدارس** التي تقع في دائرة نفوذ نفس الأكاديمية أو بتغيير الأكاديمية، مما يشكل عقبة تحول دون تمكين أولياء أمورهم من التنقل وتنعكس سلبا على التنمية الاقتصادية بالجهات.

2. التوصيات الرئيسية

1. ضرورة إجراء مراجعة جذرية للنموذج الاقتصادي الذي يقوم عليه سوق الكتاب المدرسي من خلال إدماجه كعنصر محوري في السياسات العمومية لإصلاح التعليم. يجب أن تتم هذه المراجعة استنادا لمنطق اقتصادي يحفز الإبداع والابتكار، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والمجتمعية للبلاد.

2. ضرورة إجراء مراجعة معمقة للأدوار والمهام المنوطة بالوزارة المكلفة بالتربية الوطنية ذات الصلة بالكتاب المدرسي. ويجب أن يندرج هذا الإصلاح كذلك ضمن السياسات العمومية ذات الصلة بالتعليم.

وانطلاقا من التجارب الدولية الناجحة، لا سيما في بلدان جنوب شرق آسيا، يجب اعتبار الكتاب المدرسي بمثابة قضية مصلحة وطنية، تحتم على الدولة والقطاع الخاص والباحثين الأكاديميين المشاركة الكاملة في إعداده.

3. ضرورة تفعيل إطار قانوني وتنظيمي جديد يمد الجهات الفاعلة المعنية برؤية ومقروئية. في الواقع، كشفت التجربة أن التقنين الإداري الحالي لسوق الكتاب المدرسي لا يوفر الأمن القانوني ولا حتى الرؤية لصالح الفاعلين الصناعيين الراغبين في الاستثمار في سوق النشر بصفة عامة، والكتاب المدرسي بصفة خاصة.

4. ضرورة جعل إنتاج الكتب المدرسية الموجهة للسلكين الابتدائي والثانوي من اختصاص الدولة باعتباره عملا يؤسس للسيادة الوطنية، بحيث يتعين على الدولة أن تستمر في الاحتفاظ باختصاص إعدادها وحقوق المؤلف المرتبطة بها، وأن تستهدف خلق صرح يخدم وحدة الأمة وهويتها وقيمها.

5. ضرورة إجراء مراجعة عميقة للمناهج والبرامج المدرسية المنبثقة عنها، مع مراعاة التوصيات المذكورة أعلاه. وتحقيقا لهذه الغاية، يوصى بأن تقوم الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، بصفتها صاحبة مشروع هذه المراجعة، بإشراك جميع الأطراف المعنية بهذه المناهج، لاسيما جمعيات أباء وأولياء أمور التلاميذ والأساتذة والأكاديميين المتخصصين وممثلي الناشرين. ويجب جعل البرامج الدراسية المنبثقة متاحة للعموم سنة واحدة على الأقل قبل دخولها حيز التنفيذ، بهدف تمكين الناشرين من التنافس بينهم وتقديم أفضل العروض لإنتاج الأدوات التي تستجيب للبرامج المذكورة على النحو الأنسب، علما أنه يجب ترك حرية اختيار الكتب "المكيفة أو الموازية" في النهاية للأساتذة.

6. ضرورة تحميل الأساتذة مسؤولية اختيار كتب مدرسية أخرى من غير الكتب "الرسمية". ويعتبر هؤلاء الأكثر تؤهلا لتحديد حاجيات تلاميذهم من الكتب الموازية وكتب التعليم الخصوصي وكتب الانفتاح الأخرى، عن طريق مجالس تعليم يعاد تشكيلها وإحياؤها.

ومن تم، يتعين توجيه دور النشر تدريجيا لإدماج هذا المستجد في عروض الكتاب المدرسي المقدمة من لدنهم، والتي يجب أن تتناسب مع الحاجيات المحددة.

غير أنه يجب مواكبة مسؤولية الأساتذة مقدما بسياسة عمومية لضمان التقائية المقاربات الديداكتيكية للناشرين في إطار "رؤية" بيداغوجية مشتركة تتأسس على تنمية الحوار ومد الجسور التي تجمعهم بمصالح الدولة.

7. ضرورة مراجعة آليات تخصيص الموارد المالية العمومية وشبه العمومية الموجهة للكتاب المدرسي وإعادة توجيهها بصورة ملحوظة. وتحقيقا لذلك، يمكن أن يشكل تفعيل الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية وإرساء السجل الاجتماعي الموحد فرصة لسن إعانة مالية مستهدفة وموجهة للكتاب المدرسي بالموازاة مع مسار إعادة إحياء المنافسة في هذه السوق.

8. ضرورة وضع برنامج للحد من ومكافحة هدر الموارد النادرة المخصصة لإنتاج الكتاب المدرسي، وذلك بمناسبة إعادة حصر إنتاج الكراسات المدرسية من اختصاص الدولة، والتي يجب التقليص من عددها لتتناسب مع الحاجيات الفعلية للتلاميذ.

وفـي السـياق ذاتـه، يُقتـرح إرسـاء سياسـة حازمـة لإعـادة اسـتعمال الكتـب المدرسـية، والتـي يجـب أن تكـون مدة صلاحيتهـا متعـددة السـنوات وتمتـد لسـنتين دراسـيتين أو أكثـر. فـي هـذا الصـدد، يمكـن توجيـه تحفيـزات للأسـاتذة قصـد اختيـار الكتـب التـي لا تتضمـن صفحـات فارغـة مخصصـة للتماريـن، وتجعلهـا غيـر قابلـة لإعـادة الاسـتعمال للسـنوات اللاحقـة.

9. ضـرورة بلـورة سياسـة عموميـة تـروم تحديـث الكتـاب المدرسـي عبـر تأهيلـه باسـتمرار لمسـايرة عالـم التكنولوجيـات الجديـدة للإعـلام والتواصـل، والتـي يجـب أن يحتـل فيهـا الكتـاب الإلكترونـي مكانـة بـارزة.

فـي هـذا الصـدد، يوصـى بـأن تضـع الـوزارة المكلفـة بالتربيـة الوطنيـة البنيـات اللازمـة لتصميـم هـذا الكتـاب وتسـويقه، وتطويـر آليـات الحـوار والشـراكة مـع كافـة الجهـات الفاعلـة فـي منظومـة الكتـاب المدرسـي.

ملاحـــق

الملحق 1: الهيئة المشرفة على إعداد رأي مجلس المنافسة

المقرر العام لمجلس المنافسة

خالد البوعياشي

المقرران المكلفان بملف مبادرة الإدلاء بالرأي

جيهان بنيس

هاشم بنهاشم

الملحق 2: لائحة أعضاء الاجتماع التاسع والثلاثين لهيئة المجلس

الرئيس	الأمين العام (يحضر دون الإدلاء بصوته)
أحمد رحو	محمد أبو العزيز
الأعضاء الدائمون	
جيهان بنيوسف	
عبد الغني أسنينة	
عبد اللطيف المقدم	
حسن أبو عبد المجيد	
الأعضاء المستشارون	
بنيوسف الصابوني	
عبد العزيز الطالبي	
عبد الخالق التهامي	
عبد اللطيف الحاتمي	
رشيد بنعلي	
سلوى كركري بلقزيز	
العيد المحسوسي	
بوعزة خراطي	
مندوب الحكومة (يحضر بصفة استشارية)	
الحسن بوسلمام	

الملحق 3: لائحة الأعضاء الذين تداولوا في موضوع الرأي

الرئيس
أحمد رحو
الأعضاء الدائمون
جيهان بنيوسف
عبد الغني أسنينة
عبد اللطيف المقدم
حسن أبو عبد المجيد
الأعضاء المستشارون
بنيوسف الصابوني
عبد العزيز الطالبي
عبد الخالق التهامي
عبد اللطيف الحاتمي
سلوى كركري بلقزيز
العيد المحسوسي
بوعزة خراطي

مجلس المنافسة
شارع التين، محج الرياض سانتر
عمارة 7 و8، الطابق الرابع، حي الرياض - الرباط
الهاتف : 16 62 75 37 05 - 10 28 75 37 05